

السيوطي الفقيه والمجتهد المجدد في عصره

سري زيد الكيلاني

قسم الفقه والتشريع ، كلية الشريعة . الجامعة الأردنية

تاريخ قبوله للنشر ١٩٩٥/٤/٣

تاريخ تقديم البحث ١٩٩٤/٤/١٣

ABSTRACT

The Research has treated the concept of Diligence in a brief detail, its sorts, and degrees and differences between them, then the conditions that must be available in the scientist who is allowed to endeavour besides the possibility of not having an assiduous who is able to endeavour in this time, as Al-Emam AL Sayoty considers it in addition to study the jurisprudence matters which there is a contrast between them, and Al- Sayoty's Perpondant opinion in it.

Through research, I came to the result that Al-EMAM AL-Sayoty's a bility for absolute Diligence after achieving the diligence equipment and its conditions, which is the matter that was claimed and Contrasted by some Scientists in his time just because of envy and jealousy once and the difference in their opinions once again.

So, it was indicated through out the Research, AL-Sayoty's attainment the degree of the absolute Assiduous and his a bility to be the neo-Emam in his time.

ملخص

عالج البحث بتفصيل موجز مفهوم الإجتهد وأنواعه ودرجاته والفرق بينها . وشروط الاجتهاد التي يجب أن تتوفر في العالم حتى يؤذن له بالاجتهاد . إلى جانب مسألة جواز خلو الزمان من مجتهد . كما يرى ذلك الإمام السيوطي . إلى جانب دراسة بعض المسائل الفقهية المختلف فيها والرأي الراجح لدى السيوطي فيها .

وقد توصلنا من خلال البحث إلى الإقرار بأهلية الإمام السيوطي للإجتهد المطلق بعد تحقق أدوات الاجتهاد وشرائطه لديه . وهو الأمر الذي ادعاه وعارضه فيه بعض علماء عصره حسداً وغيره تارة وبسبب الاختلاف في الرأي تارة أخرى .

ولذلك فقد تبين من خلال البحث بلوغ الإمام السيوطي درجة المجتهد المطلق واهليته ليكون الإمام المجدد في عصره .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ان الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه اجمعين. وبعد .

فإن دراسة سير العلماء والتتقيب عن آثارهم من أهم عوامل احياء العلم حيث عهد الله سبحانه إلى الأنبياء والرسل بمهمة هداية الناس واخراجهم من الظلمات إلى النور، ولقد أدى الأنبياء والرسل مهمتهم على خير وجه ولم يجعل الله لهم ورثة غير العلماء إذا صحبهم التوفيق والتقى حيث جعلهم الله بمنزلة النجوم يهتدى بهم في ظلمات البر والبحر فساروا على الدرب ملتزمين بقوله سبحانه "قلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون"(١).

ولقد حظيت عصور التاريخ الإسلامي منذ التحاق الرسول عليه السلام بالرفيق الأعلى وحتى اليوم بجمهرة كبيرة من العلماء قاموا بأعظم مهمة وأشرف رسالة في هداية الخلق وارشادهم إلى الحق والخير على الرغم مما كان ينتاب الأمة الإسلامية في بعض تلك العصور من الضعف والنكبات والأحداث التي هزت كيانها وقوضت بنيانها .

وبين هذه الكوكبة من العلماء نشأ عالمنا الجليل الإمام جلال الدين السيوطي أحد أفراد الدهر علماً وتصنيفاً وإمام وقته شهرة وذيوعاً. ومما يلفت النظر ويشد الانتباه اليه كثرة تأليفه بمختلف فروع العلم مما عرضه للنقد والخصومة على الرغم من معاشته العلم بكل جوارحه وبكل خلجة من خلجات نفسه حيث قرر ذلك في مقام تسجيله لحبه العلم فقال: "اني رجل حبيب إلي العلم والنظر فيه دقيقه وجليله والغوص علي حقائقه والتطلع إلى دقائقه والفحص عن أصوله، وجبلت على ذلك. فليس فيّ منبت شعرة الا وهي ممحونة بذلك وقد أوديت على ذلك أذى كثيراً من الجاهلين والقاصرين، وذلك سنة الله في العلماء السالفين"(٢).

وتأتي هذه الدراسة مساهمة متواضعة في تجلية جانب من معالم شخصية الإمام جلال الدين السيوطي وهو جانب الاجتهاد الفقهي بغية الوقوف على أهلية وأحقية هذا الإمام تبوأ مرتبة الفقيه المجتهد المجدد عصره ولذلك جاءت الدراسة في خمسة مباحث:

المبحث الأول : موقف السيوطي من الاجتهاد وشروطه .

المبحث الثاني : دعوى السيوطي الاجتهاد وإمامة التجديد في عصره وموقف العلماء من

ذلك.

المبحث الثالث : موقف السيوطي من اختلاف المذاهب الفقهية وتعددتها.

المبحث الرابع : فقه السيوطي واجتهاداته الفقهية.

المبحث الخامس : مكانة السيوطي من الاجتهاد.

المبحث الأول

موقف السيوطي من الاجتهاد وشروطه

حكم الاجتهاد ومفهومه عند السيوطي :

يبين الإمام السيوطي رأيه في حكم الاجتهاد ويسجل قناعاته في وجوبه وأنه فرض على الكفاية وعلى كل علماء المسلمين، ويقرر ذلك في رسالتيه "الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض" و"تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد"، فيقول: "إن الاجتهاد فرض من فروض الكفايات في كل عصر، وواجب على أهل كل زمان أن يقوم به طائفة منهم في كل قطر". (٣)

ثم يتبع السيوطي قوله هذا بنصوص وأقوال العلماء على اختلاف مذاهبهم مدلاً بذلك على أن الاجتهاد في كل عصر فرض من فروض الكفايات وأنه لا يجوز شرعاً اخلاء العصر منه، حتى بلغت هذه النصوص والأقوال التي يذكرها مسندة موثقة حوالي تسعين نصاً. (٤).

ويجيب السيوطي على المراد بلفظة الاجتهاد عند الاطلاق محدداً بذلك مفهوم الاجتهاد في الاصطلاح وهو المفهوم الذي حدده وقرره علماء الأصول من كون الاجتهاد بذل أقصى الجهد والوسع في تحصيل الحكم الشرعي. وأن اللفظ عند الاطلاق لا ينصرف إلا إلى المجتهد في الأحكام الشرعية مع أنه قد يطلق هذا اللفظ على سائر الفنون. فيقول السيوطي في ذلك: "وما هو المراد عند إطلاق لفظ الاجتهاد؟ والمجتهد وإن كان قد يطلق هذا اللفظ على المجتهد في سائر الفنون لكن لا يستعمل إلا مقيداً، فأما إذا أطلق فلا ينصرف إلا إلى المجتهد في الأحكام الشرعية". (٥)

ضرورة الاجتهاد وعدم جواز خلو الزمان منه:

وعن ضرورة الاجتهاد في الحياة يقرر الإمام السيوطي أن هذا الأمر ضروري لإقامة الأحكام الشرعية بين الخلق من حيث البيان والتقرير وفق ما يستجد من أحداث خاصة وأن النصوص التشريعية محدودة والأحداث غير محدودة فكان لا بد من العمل على ايجاد وتقرير

الأحكام لكل حادث ولا يكون ذلك إلا بالاجتهاد، لأن النصوص الصريحة لا تفي إلا بيسير من المسائل الحادثة، وإذا أهمل الاستنباط والاجتهاد فأت القضاة في معظم الأحكام النازلة أو بعضها. ومن هنا كانت ضرورة الاجتهاد حيث يؤدي عدم وجوده إلى توقف العمل بأحكام الشريعة وتعطيلها وذهاب العلم فلذلك وجب الاجتهاد على من يقع به.

وفي هذا المعنى يقول الامام السيوطي نقلاً عن الزبيري (ت ٣١٧هـ): "لأنه لو عدم المجتهدون لم تقم الفرائض كلها، ولو بطلت الفرائض كلها لحلت النعمة بذلك في الخلق، كما جاء الخبر" لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس" ونحن نعوذ بالله أن نؤخذ مع الأشرار". (٦)

ويقول نقلاً عن ابن سراقفة العامري (ت ٤١٠هـ): "ولو كان جميع العلم جلياً لا يحتاج إلى بحث واجتهاد ولا إلى نظر واستنباط لكان علم التوحيد كذلك فكان العلم بالله سبحانه ضرورة وكان في ذلك سقوط المثوبة وابطال الشريعة واستغني عن العمل لطلب الثواب وخوف العقاب وهذه صفة الآخرة وحكم بقاء الخلق في الجنة". (٧)

ثم يعقب السيوطي على ذلك بقوله: "فانظر كيف جعل ترك الاجتهاد مؤدياً إلى إبطال الشريعة". (٨)

ونجد الامام السيوطي كعادته في تناوله الكتابة والبحث في أي قضية يجمع آراء العلماء في تلك القضية ويناقشها ولذلك نراه قد أفرد باباً (٩) لذكر نصوص العلماء الدالة على أن الدهر لا يخلو من مجتهد وأنه لا يجوز عقلاً، أي أنه لا يمكن خلو العصر منه. وينتقد اولئك القائلين بجواز خلو العصر من مجتهد فيقول بهذا الخصوص: "وهذا الكلام إذا عرض على أهل العصر شق عليهم جداً فإنه متى ادعى عندهم ثبوت وصف الاجتهاد لأحد موجود الآن ليسقط عنهم الاثم والعصيان كبر ذلك عليهم واستعظموه وربما عدوا هذا القول من الهذيان والخرافات. والسبب في ذلك أن أحداً منهم لا يمكن أن يدعيه لنفسه ولا يدعيه له أحد من خاصته لخلوه يقيناً عن أكثر شروطه.

... ومتى ادعى عندهم خلو العصر عن مجتهد وهو الموافق لغرضهم كان ذلك مناداة عليهم باثمهم كلهم وعصيانهم بأسرهم. وما أدري هل يرضون بذلك؟ أو يعودون على قائل هذه المقالة بالتشنيع والتضعيف لقوله وأنها مقالة واهية ساقطة لا يعول عليها ولا يعتمد عليها. واحسنهم حالاً من يسلمها ويقول: إن العصر لا يخلو عن مجتهد وإن كنا لا نعلمه ولعله في البلاد القاصية لا في هذه البلاد". (١٠)

ويقول السيوطي في موقع آخر: "ذكر ذاكر أن الاجتهاد قد انقطع من مائتي سنة، وهذا كلام من لا علم له بطبقات العلماء ولا وقف على تراجعهم". (١١) ثم ذكر السيوطي بعد ذلك أمثلة واقوالاً لعلماء مجتهدين مدلاً بذلك على قضية عدم جواز خلو الزمان من المجتهدين عقلاً وشرعاً وواقعاً ثم عقب بقوله: "فقد بان بمن سردناهم أن الاجتهاد لم ينقطع في المدة

المذكورة". (١٢)

ويقول: "العجب ممن لا يصدق بوجود مجتهد اليوم مع صلاحية القدرة الالهية بمثل ما وقع في الزمن الماضي، وأعظم منه وأغرب من ذلك أن يتلى على اذانهم في كتب الأصول بكرة وعشياً ذكر المجتهدين من اليهود والنصارى، فكيف يقررون بإمكان الاجتهاد في أولئك الملل ويستبعدونه في المتأخرين من هذه الملة الشريفة التي حباها الله بكل خير مع الأحاديث الدالة على استمراره فيهم إلى قيام الساعة وإلى وجود أشراطها". (١٣)

ويقوم الإمام السيوطي دليل الاجماع على عدم جواز خلو الزمان من مجتهد حيث يقول: "ان هذه الكلمة المشهورة وهي: لا يخلي الله زماناً من قائم بالحجة كأنها كلمة إجماع مع ما تقدم من كونها حديثاً أو أثراً". (١٤)

وبناء على ضرورة وجود الاجتهاد والمجتهدين وعدم جواز خلو الزمان منه يذم الامام السيوطي التقليد وينهى عنه كما يبحث على الاجتهاد ويأمر به، ولذلك أفرد باباً (١٥) لهذا الموضوع ضمنه أقوال العلماء المتعددة والمختلفة في ذلك ثم قال معقياً عليها: "ونقول: التقليد باطل لأن الله تعالى ذم الكفرة على التقليد، فقال حاكياً عنهم: إنا وجدنا آباءنا على أمة" الآية. فلا يجوز أن يشغل الانسان بما يستحق الذم عليه، ولأن فعله يحتمل الخطأ والصواب والمحتمل لا يصلح حجة". (١٦)

هل الاجتهاد من خواص البشر؟

وعن كون الاجتهاد من خواص البشر أم أنه أمر يشاركهم فيه غيرهم من الملائكة ومن مؤمني الجن، فيقرر الامام السيوطي أن مؤمني الجن يغلب الظن مشاركتهم الانس في ذلك، بينما يفرع القول في مسألة مشاركة الملائكة في ذلك على مسألة الاجتهاد للأنبياء ويلحقها بها فيقول في ذلك: "هل الاجتهاد من خواص البشر أو يشاركهم في ذلك الملائكة ومؤمنو الجن؟ لم أر من تعرض لذلك، والذي يغلب على الظن مشاركة مؤمني الجن الانس في ذلك.

وأما الملائكة فينبغي أن يفرع القول فيهم على مسألة الاجتهاد للأنبياء وفي حياة النبي صلى الله عليه وسلم فانهم قادرون على وصول الأحكام اليهم بالوحي". (١٧) ثم يذكر السيوطي بعد ذلك أقوال العلماء في المسألة ويعقب عليها بقوله: "وهذا صريح في إجازة الاجتهاد للملائكة لأنه الأصح في الأنبياء". (١٨)

شروط الاجتهاد عند السيوطي ودلائل استكمالها عند المجتهد:

قد تعرض الامام السيوطي بالبيان والتفصيل لشروط الاجتهاد وضبط ذلك في كتابيه: "الرد على من أخلد إلى الأرض" و "تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد" (١٩) حيث حدد هذه الشروط في خمسة عشر شرطاً فقال: "قلت وحاصل ذلك أن العلوم المشترط في الاجتهاد

(بضعة عشر) (٢٠) وقد ذكرها الامام السيوطي وفصل القول فيها وهذه العلوم حسبما أوردها هي:

أحدها: علوم الكتاب العزيز: وهي كثيرة جداً وقد جمعت في أصولها كتاب "الاتقان في علوم القرآن" وهو مجلد ضخمة مشتمل على ثمانين نوعاً وكلها أو أكثرها مما يتوقف عليه الاجتهاد ومن أهمها: معرفة أسباب النزول وقد أفردت فيه كتاباً لم يؤلف مثله سميته "لباب النقول"، ومعرفة الناسخ والمنسوخ وقد حررته في الاتقان تحريراً بالغاً، ومعرفة ما ورد من الأخبار والآثار في معاني الآيات وقد ألف في ذلك "الدر المنثور في التفسير المأثور" ومعرفة ما استنبطه العلماء منه في الأحكام وقد ألف في ذلك "الاكلیل في استنباط التنزيل"، ومعرفة أسرارهِ وبلاغته ومجازاته وأساليبه وقد ألف في ذلك أسرار التنزيل ولي في تعلقات القرآن تصانيف أخر لا يحتاج معها إلى غيرها.

الثاني: علوم السنة: وهي مائة علم شرحها في الكتب التي ألفتها في علوم الحديث وقد تبعت بحمد الله جميع الأحاديث على تفرقها وانتشارها فأحطت بأضعاف ما في الكتب الستة .. و تصانيفي الحديثة كافة بكثير من ذلك.

الثالث: علم أصول الفقه: وهو أهم مما بعده لأجل كيفية الاستدلال وتقديم بعض الأدلة على بعض والجمع بينها عند معارضها، وقد ألف في منظومة "جمع الجوامع" وشرحها.

الرابع: علم اللغة: وهذا يرجع فيه إلى الكتب المؤلفة في ذلك كصاح الجوهري بتكملة .. وإلى الكتب المؤلفة في غريب القرآن وغريب الحديث.

الخامس: المعاني المفهومة من السياق: وهو الذي أشار اليه الغزالي في المنحول وأنه لا يكتفى فيه بكتب اللغة، وقد ألف في هذا النوع بخصوصه الراغب كتابه "مفردات القرآن" وعقدت له في "الاتقان" فصلاً.

السادس والسابع: النحو الصرف: وكتبي فيها كثيرة ولو لم يكن إلا جمع الجوامع وشرحه لكان فيهما غنية كبيرة.

الثامن والتاسع والعاشر: المعاني والبيان والبدیع: وقد ألف في ألفية وشرحها "البهجة المضية في شرح الألفية".

الحادي عشر: علم الاجماع والخلاف: وهذا يؤخذ في غصون الكتب وأول ما يحتاج فيه إلى ممارسة فقه المذهب حتى يحيط بمسائل القطع ومسائل الأقوال والوجوه. ثم ينهض إلى مراجعة كتب بقية المذاهب والخلاف العالي، ولا يشترط حفظ الكل بل يعرف مواقعه ليراجعه عند الحاجة.

الثاني عشر: علم الحساب: وهذا شرط في المجتهد المطلق في جميع أبواب الشرع، أما

المجتهد فيما عدا الفرائض ونحوها فلا يشترط فيه.

الثالث عشر: فقه النفس: وهو كما قال الغزالي غريزة لا تتعلق بالاكتساب. (٢١)

الرابع عشر: الاحاطة بمعظم قواعد الشرع الذي ذكره السبكي (٢٢) إن عددناه مغايراً لفقه النفس وإلا فهو وما قبله واحد وينبغي أن يضم إلى ذلك.

الخامس عشر: وهو علم الأخلاق ومداواة القلوب أخذاً من كلام صاحب قوت القلوب. (٢٣)

وأما علم الكلام فالراجح عدم اشتراطه .. وأما علم المنطق فأقل وأذل من أن يذكر. وقد كان المجتهدون وتقرررت المذاهب في المائة الأولى والثانية والمنطق بعد في جزيرة قبرص لم يدخل بين المسلمين ولا أحضر إلى بلاد الاسلام من قبرص إلا في خلافة المأمون، وعلم أصول الفقه والبيان تغنيان عنه في كيفية الاستفادة، ولم يذكره أحد من الفقهاء والأصوليين بل زجروا عنه وحرّموا الاشتغال به.

ومن ناحية أخرى فإنه لا يشترط في المجتهد أن يجيب عن كل مسألة بل يكفي فيه أن يكون على بصيرة فيما يفتي فيفتي فيما يدري ويُدري أنه يدري ويميز بين ما لا يدري وبين ما يدري فيتوقف فيما لا يدري ويفتي فيما يدري. (٢٤)

وبعد ذكر الامام السيوطي لشروط الاجتهاد وإشارته مع كل شرط منها أنه قد حققه واتصف به مشعراً بذلك أنه قد وصل درجة الاجتهاد تعرض لمسألة دلائل استكمال هذه الشروط في المجتهد وكيف يمكن معرفة المجتهد نفسه أنه قد استكمل شرائط الاجتهاد فيه فقال: "ويظهر أن العالم يعرف ذلك من نفسه بأن يعلم أنه أتقن الآلة كل الاتقان ويجد له ملكة وقدرة على الاستنباط واستخراج الأحكام الخفية من الأدلة البعيدة.

وأما معرفة العامي ذلك فلا يمكن إلا بإخبار المجتهد عن نفسه لأن الاجتهاد معنى قام بالنفس لا إطلاع للعامي عليه. نعم قد يدرك ذلك بكثرة الاختبار لمن له أهلية الاختبار. والظاهر قبول العالم في الاخبار عن نفسه أنه وصل إلى حد الاجتهاد إذا كان عدلاً قياساً على قولهم من ادعى الضحبة قبل قوله في ذلك إذا كان عدلاً لأن عدالته تمنعه من أن يكذب، ولا نظر إلى اتهامه بكونه يدعي لنفسه رتبة عالية". (٢٥)

كيفية الاجتهاد ومراقبه وأنواعه عند السيوطي:

وكذلك فصل الامام السيوطي القول في كيفية سرد الاجتهاد ومراعاة ترتيبه وذكر أقوال العلماء في ذلك ورجح ما قاله الغزالي نقلاً عن الامام الشافعي في هذه الكيفية حيث قال: "إذا رفعت اليه واقعة فليعرضها على نصوص الكتاب، فإن أعوزه فعلى الأخبار المتواترة ثم على الآحاد، فإن أعوزه لم يخض في القياس بل يلتفت إلى ظواهر القرآن فإن وجد ظاهراً نظر في المخصصات من قياس وخبر، فإن لم يجد مخصصاً حكم به. وإن لم يعثر على لفظ من كتاب

ولا سنة نظر إلى المذاهب فإن وجدها مجمعاً عليها اتبع الاجماع، وإن لم يجد اجماعاً خاض في القياس. ويلاحظ القواعد الكلية أولاً ويقدمها على الجزئيات كما في القتل بالمثل يقدم قاعدة الردع على مراعاة الآلة. فإن عدم قاعدة كلية نظر في النصوص ومواقع الاجماع، فإن وجدها في معنى واحد الحق به وإلا انحدر إلى قياس مخيل فإن أعوزه تمسك بالشبه. ولا يقول على طرد إن كان يؤمن بالله تعالى ويعرف مآخذ هذا تدريج النظر على ما قاله الشافعي. قال الغزالي: ولقد أخرج الاجماع عن الأخبار (٢٦) وذلك تأخير مرتبة لا تأخير عمل إذ العمل به مقدم ولكن الخبر يتقدم في المرتبة عليه فإن مستنده قبول الاجماع (٢٧).

هذا بالنسبة لكيفية الاجتهاد وسلوكه من قبل المجتهد وأما عن مراتب الاجتهاد وأنواعه فقد جعله الامام السيوطي على نوعين هما: الاجتهاد المستقل والاجتهاد المنتسب أو غير المستقل. ويقع النوعان في مراتب متعددة لكل مرتبة منها خصائصها مما يجعل الفرق قائم بين كل مرتبة وأخرى. وقد حدد السيوطي ذلك بدقة من خلال ما ذكره من وصف لشروط ومعالم المجتهد في كل مرتبة.

فهو يفرق بين كل من المجتهد المطلق والمجتهد المستقل والمجتهد المقيد، ويقول بهذا الخصوص "لهج كثير من الناس اليوم بأن المجتهد المطلق فقد من قديم، وأنه لم يوجد من دهر إلا المجتهد المقيد وهذا غلط منهم. ما وقفوا على كلام العلماء، ولا عرفوا الفرق بين المجتهد المطلق والمجتهد المستقل ولا بين المجتهد المقيد ولا المجتهد المنتسب. وبين كل مما ذكر فرق" (٢٨)

وعلى ضوء ما ذكر الامام السيوطي وحدد من مراتب الاجتهاد يمكن القول بأن مراتب الاجتهاد عنده تقع في خمس مراتب تشمل نوعي الاجتهاد المستقل والمنتسب، وهذه المراتب هي:

المرتبة الأولى:

المجتهد المطلق المستقل: وهذا النوع من الاجتهاد هو أعلى المراتب وهو عنده ينطبق على أئمة المذاهب الفقهية فقط. وقد حدد السيوطي وصف العالم المجتهد المستقل بأنه العالم الذي جعل لنفسه قواعد بنى عليها الأحكام المستنبطة خارجاً عن قواعد المذاهب المقررة.

ويبرر السيوطي سبب تسمية هذا الاجتهاد بالمستقل لأن المجتهد في هذا النوع والمرتبة يستقل بالأدلة بغير تقليد أو تقليد بمذهب أحد، كما يستقل بالقواعد التي يركز عليها في اجتهاده واستنباطه للأحكام.

ويرى الامام السيوطي أن هذه المرتبة من الاجتهاد لم تعد ممكنة بعد أن تقررت المذاهب الفقهية ووضعت أصولها وقواعدها. وكلامه صواب بلا شك فيه، فإن الأصول التي يبنى عليها

الاستنباط قد اهتدى السابقون إلى ما هو حق فيها وفرغ منها وليس لأحد أن يزيد عليها .
ومن هذه المرتبة فقهاء الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب الأربعة وغيرهم ممن عاصروهم
أوجاء بعدهم وانقرضت مذاهبهم كالأوزاعي والليث بن سعد وسفيان الثوري وابن جرير
الطبري وداود الظاهري.(٢٨م).

ومن الجدير بالذكر أن السيوطي يقرر شرط الاجتهاد المستقل نقلاً عما ذكره الامام
النووي فيقول: "فالمستقل: شرطه أن يكون قيماً بمعرفة الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة
والاجماع والقياس .. فمن جمع هذه الأوصاف فهو المفتي المطلق المستقل وهو المجتهد المطلق
المستقل لأنه يستقل بالأدلة بغير تقليد وتقيد بمذهب أحد." (٢٩)

كما يفرق الامام السيوطي بين المجتهد المستقل والمجتهد المطلق ويعيب على أولئك الذين
يخلطون بين المرتبتين كما سبق في عبارته ثم يحدد حقيقة وضابط رتبة الاجتهاد المستقل
حيث يقول: "فإن المستقل هو الذي استقل بقواعد لنفسه بنى عليها الفقه خارجاً عن قواعد
المذاهب المقررة. وهذا شيء فقد من دهر بل لو أراد الانسان اليوم لامتنع عليه ولم يجز له،
نص عليه غير واحد." (٣٠) ثم يذكر نصوص العلماء بهذا الخصوص موثقة منسوبة كعادته في
مناقشته كل قضية يعرض لها .

المرتبة الثانية:

المجتهد المطلق المنتسب: وهو أول مراتب الاجتهاد المنتسب أو غير المسقل وأعلاهما حيث
يشترك مع الاجتهاد المستقل في صفات الاجتهاد وشروطه ولكنه يختلف عنه في تحديد
واستقلال قواعد الاجتهاد الخاصة به ولذلك فهو أدنى مرتبة من الاجتهاد المستقل وهذا
النوع من الاجتهاد ينطبق على أصحاب أئمة المذاهب الفقهية وتلاميذهم وأتباعهم من
المجتهدين أصحاب الوجوه في المذهب. حيث يوصف المجتهد المطلق المنتسب بالعالم الذي
تحققت فيه شروط الاجتهاد ثم لم يبتكر لنفسه قواعد وأدلة لاستنباط الأحكام بل هو يسير
في الاجتهاد على وفق قواعد امام من أئمة المذاهب رغم اتصافه بصفة المستقل وتحقق
الشروط فيه. مع التأكيد بأن هذا السير في الاجتهاد والاستنباط وفق طريق وقواعد إمام
معين لا يعني التقليد والتبعية من المجتهد بل لما وجد هذا العالم المجتهد المتصف بشروط
المستقل طريقة أحد أئمة المذاهب في الاجتهاد أسدى الطرق وأفضلها ولم يكن له بد من
الاجتهاد سلك طريقه فطلب معرفة الأحكام بطريق إمام ذلك المذهب من غير تقليد لذلك
الامام في القول ولا في الدليل بل بما يتوصل اليه بنفسه وباجتهاده.

ويقرر الامام السيوطي أن فتوى المجتهد المطلق المنتسب كفتوى المجتهد المستقل في العمل
والاعتداد بها في الاجماع والخلاف. ويؤيد بذلك قول الامام النووي في ضبط المجتهد المطلق
المنتسب فيقول: "أن لا يكون مقلداً لإمامه في المذهب ولا في دليله لاتصافه بصفة المستقل،

وإنما ينسب إليه لسلوكه طريقه في الاجتهاد". (٢١)

ويقول في موضع آخر: وأما المجتهد المطلق غير المستقل فهو الذي وجدت فيه شروط الاجتهاد التي اتصف بها المجتهد المستقل ثم لم يبتكر لنفسه قواعد بل سلك طريقة امام من أئمة المذاهب في الاجتهاد، فهذا مطلق منتسب لا مستقل ولا مقيد. هذا تحرير الفرق بينهما، فبين المستقل والمطلق عموم وخصوص فكل مستقل مطلق وليس كل مطلق مستقلاً. وبهذا الذي ذكرناه صرح ابن الصلاح ثم النووي" (٢٢)

ثم يعرف السيوطي المجتهد المطلق المنتسب بقوله: "المطلق وهو الذي لم يقلد إمامه ولكن سلك طريقه في الاجتهاد". (٢٣)

وعلى ضوء ذلك نجد أن مرتبة المجتهد المطلق المنتسب تقع بين مرتبتي المجتهد المستقل والمجتهد المقيد، وله معهما اشتراك ببعض الصفات وتغاير في أخرى حيث يشترك مع المستقل في الاتصاف بخصائص وشرائط الاجتهاد ويخالفه فيما يشترك به مع المجتهد المقيد حيث يعتمد قواعد وطريق امام مذهب معين. بينما هو يخالف المجتهد المقيد في أنه - المجتهد المطلق - لا يقلد امام المذهب في قوله ودليله كما يفعل المجتهد المقيد ولا يخرج الأحكام على أصوله بل يستقل في الاجتهاد والاستنباط وفق طريق امام المذهب. ولذلك قد يوافق المجتهد المطلق المنتسب امام المذهب الذي سلك طريقه فيما توصل اليه استنباطه واجتهاده من الأحكام وقد يخالفه، بينما لا يخالف المجتهد المقيد إمام مذهبه في ذلك.

هذا بالإضافة إلى حرية واستقلالية المجتهد المطلق المنتسب في اعتماد طريق أي امام مذهب يرى أن طريقته في الاستنباط والاجتهاد أفضل وأسدى من غيرها دون أن يكون هذا المجتهد ملتزماً باتباع طريق امام مذهب معين في كل اجتهاداته كما هو الشأن في المجتهد المقيد حيث هو مقيد ملتزم باتباع طريق امامه وقواعده وأدلته وأحكامه بل هو مقيد مقلد لإمامه في أقواله أحياناً دون أن يخرج عن تلك القواعد أو يحيد عنها.

ولذلك نجد أن الامام السيوطي قد عاب على أولئك الذين خلطوا بين كل من مرتبتي الاجتهاد المستقل والمطلق ومرتبتي الاجتهاد المطلق والمقيد ولم يفرقوا بين كل ثنائية منهما فقال في هذا الخصوص، "وإنما جاء الغلط لأهل عصرنا من ظنهم ترادف المطلق والمستقل وليس كذلك لما قد عرفته". (٢٤)

وقال أيضاً: ولهذا ترى أن من وقع في عبارته أن المجتهد المستقل مفقود من دهر ينص في موضع آخر على وجود المجتهد المطلق، وللتحقيق في ذلك أن المجتهد المطلق أعم من المجتهد المستقل وغير المجتهد المقيد". (٢٥)

ومن أمثلة المجتهد المطلق المنتسب أبو يوسف ومحمد وزفر في المذهب الحنفي، وابن

القاسم وأشهب في المذهب المالكي، والزعفراني والمزني في المذهب الشافعي، وهي المرتبة التي ادعاها السيوطي لنفسه في هذا المذهب.

ومن هذه الطبقة في المذهب الحنبلي أبو بكر الخلال وصالح بن أحمد بن حنبل وغيرهما (٣٥م) فهؤلاء متابعون لأئمة المذاهب في المبادئ العامة مستقلون في غيرها، لذا فإنهم قد يختلفون مع أئمتهم في أحكام المسائل الجزئية.

المرتبة الثالثة:

المجتهد المقيد: وهذا النوع من الاجتهاد ينطبق على من كان من أصحاب الوجوه من أتباع المذاهب الفقهية. حيث يوصف المجتهد المقيد بالعالم الذي يلتزم مذهباً معيناً لا يتجاوز في أدلته أصول امامه وقواعده، وهو قادر على الحاق ما ليس منصوصاً عليه لإمامه بأصوله. وهذا المجتهد ربما اكتفى في الحكم بدليل امامه تقليداً له لإخلاله ببعض أدوات المستقل. كما أن هذا المجتهد هو الذي يسمى مجتهد التخريج وهو أدنى مرتبة من المجتهد المطلق المنتسب ويشترك معه ببعض الصفات كما أسلفنا.

وقد بين الامام السيوطي صفة المجتهد المقيد بقوله. "المقيد: هو الذي يسمى مجتهد التخريج" (٣٦) كما قرر ما ذكره النووي من شرط المجتهد المقيد فقال: "وشرطه: كونه عالماً بالفقه وأصوله. وأدلة الأحكام تفصيلاً، بصيراً بمسالك الأقيسة والمعاني. تام الارتياض في التخريج والاستنباط، قيماً بإلحاق ما ليس منصوصاً عليه لإمامه بأصوله. ولا يعرى عن شوب تقليد له لإخلاله ببعض أدوات المستقل بأن يخل بالحديث أو العربية وكثيراً ما أدخل بها المقيد .. وربما اكتفى في الحكم بدليل امامه وهذه صفة أصحابنا أصحاب الوجود". (٣٧)

ومن أمثلة أصحاب هذه المرتبة أبي الحسن الكرخي وأبي جعفر الطحاوي من الحنفية، والأبهرى وابن زيد من المالكية، والمروزي وأبي إسحاق الشيرازي من الشافعية والخرقي من الحنابلة. وغيرهم ممن وجد في منتصف القرن الرابع إلى أواخر القرن الخامس. وما يزال يظهر بين فترة وأخرى عالم من هذه الطبقة يريد استنباط بعض الأحكام من الأدلة أو التخريج عليها. (٣٧م)

المرتبة الرابعة:

مجتهد الترجيح: وهو من لم يبلغ رتبة أصحاب الوجوه من فقهاء المذهب، لكنه فقيه النفس حافظ لمذهب إمامه عارف بأدلته قائم بتقريرها يصور ويقرر ويمهد ويرجح بين آراء فقهاء المذهب، غير أنه قصر عن أولئك العلماء من أصحاب الوجوه لقصوره عنهم في حفظ المذهب أو الارتياض في الاستنباط ومعرفة الأصول ونحوها من أدواتهم. (٣٨) وكذلك يوصف هذا المجتهد بالعالم الذي لديه القدرة على الترجيح بين آراء فقهاء المذهب وأقوالهم على ضوء

القواعد والأدلة.

وقد وجد كثيرون من هؤلاء الفقهاء في القرنين السادس والسابع مثل الكاساني وقاضيخان والمرغيناني من الحنفية، وابن رشد والقاضي عياض من المالكية، والغزالي والنووي من الشافعية، وابن قدامة المقدسي من الحنابلة. (٣٧م)

المرتبة الخامسة:

مجتهد الفتيا: وهو من يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه لكنه ضعيف في تقرير أدلته وتحرير أقيسته. ومثل هذا المجتهد يعتمد نقله وفتواه فيما يحكيه من مسطورات مذهبه. وكذلك ما لا يجده منقولاً إن وجد في المنقول معناه بحيث يدرك دون كبير عناء وفكر أنه لا فرق بينهما جاز الحاقه به والفتوى به. وأما ما ليس كذلك فيجب الإمساك عن الفتوى فيه. (٣٩م)

وفقيه هذه المرتبة يفتي الناس بالراجح أو المشهور من المذهب، وقد يدون فتاويه في كتب كالنسفي من الحنفية وابن الحاجب و خليل من المالكية.

والحقيقة ينبغي أن نقرر أن الذي يتسم بحق بصفة الاجتهاد مما ذكر من المراتب هم أصحاب المرتبتين الأولى والثانية، أما أهل المراتب الثلاثة الأخرى فهم مقلدون لأنهم يعتمدون على أقوال أئمتهم ويطلق عليهم مصطلح الاجتهاد تسامحاً لأنهم لم يأتوا برأي جديد. (٣٩م)

المبحث الثاني

دعوى السيوطي الاجتهاد وإمامة التجديد في عصره

وموقف العلماء من ذلك

وعلى ضوء ما سبق بيانه من مفهوم الاجتهاد وتحديد مراتبه وأنواعه والفرق بينها وبخاصة مراتب الاجتهاد المستقل والمطلق والمنتسب والمقيد كما يراها الامام السيوطي فقد كان ذلك تمهيداً ومبرراً لإدعائه الاجتهاد المطلق على المعنى الذي تم تحديده وبيانه وهو أن المجتهد المطلق أعم من المستقل ولكنه دونه في الدرجة حيث يتبع المجتهد المطلق في اجتهاده واستنباطه للأحكام القواعد والطريقة التي يرتضيها لنفسه من بين طرائق وقواعد أئمة المذاهب الفقهية دون أن يكون مقلداً أو تابعاً لهذا الامام في الحكم أو الدليل. ولذلك فهو مجتهد مطلق منتسب وليس مجتهداً مطلقاً مستقلاً.

لذلك فإن دعوى السيوطي الاجتهاد المطلق يمكن تحديدها في أنها تقوم على ادعائه الاجتهاد المطلق المنتسب وليس الاجتهاد المستقل وكذلك ليس الاجتهاد المقيد وفي هذا الصدد

يقول الإمام السيوطي "ولما بلغت الاجتهاد المطلق لم أخرج في الافتاء عن مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه كما كان القفال يفتي بعد بلوغه درجة الاجتهاد المطلق بمذهب الامام الشافعي لا باختياره" (٤٠)

ويقول أيضاً: "وإنما جاء الغلط لأهل عصرنا من ظنهم ترادف المطلق والمستقل وليس كذلك لما قد عرفته والذي ادعيناه هو الاجتهاد المطلق لا الاستقلال، بل نحن تابعون للإمام الشافعي رضي الله عنه سالكون طريقه في الاجتهاد امتثالاً لأمره (٤١) ومعدودون من أصحابه. وكيف يظن أن اجتهادنا مقيد والمجتهد المقيد إنما ينقص عن المطلق بإخلاله بالحديث والعربية وليس على وجه الأرض من مشرقها إلى مغربها أعلم بالحديث والعربية مني إلا أن يكون الخضر أو القطب أو ولياً لله فإن هؤلاء لم أقصد دخولهم في عبارتي والله أعلم" (٤٢)

ومن الجدير بالملاحظة في هذا المقام أن الامام السيوطي لا يدعي الاجتهاد من غير أن تكون قد اكتملت لديه اسبابه وشرائطه بل انه يؤكد في أكثر من موضع أنه قد اكتملت لديه أدوات الاجتهاد ومن ثم فإن الاجتهاد قد بات فرضاً عليه باعتباره في مقدمة علماء الأمة الإسلامية في عصره، كذلك فهو يقول: "وقد كملت عندي آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى ولو شئت أن أكتب في كل مسألة تصنيفاً بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية ومداركها ونقوضها وأجوبتها والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدرت على ذلك من فضل الله تعالى لا بحولي ولا بقوتي فلا حول ولا قوة إلا بالله" (٤٣)

ثم يقرر الامام السيوطي بصراحة تامة أن دعواه الاجتهاد هي من باب التحدث بنعمة الله وفضله عليه وهي من الأمور المطلوبة شرعاً حيث خصص فصلاً كاملاً لهذا الأمر (٤٤) في كتابه "تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد" توجه بقوله سبحانه "وأما بنعمة ربك فحدث" (٤٥) ثم يتبع ذلك بجملة نصوص من الأحاديث والآثار والأقوال المروية في هذا الخصوص، من ذلك ما أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائد المسند والطبراني وابن أبي الدنيا والبيهقي، عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "التحدث بنعمة الله شكر وتركها كفر" (٤٦) ويقول في موضع آخر: "وقد كملت عندي الآن أدوات الاجتهاد بحمد الله تعالى أقول ذلك تحدثاً بنعمة الله تعالى لا فخراً، وأي شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيلها في الفخر وقد أزف الرحيل وبدا الشيب وذهب أطيب العمر" (٤٧)

وقد دافع الإمام السيوطي عن دعواه الاجتهاد ورد على من اعترض عليه هذا الادعاء وذلك في فصل مستقل من كتابه "تقرير الاستناد" بعد أن بين حدود دعواه ومراده بمرتبة الاجتهاد التي يدعيها فيقول: "اشنع مشنع علي دعوى الاجتهاد بأني أريد أن أعمل مذهباً خامساً وربما زادوا أكثر من ذلك، ومثل هذا التشنيع إنما يمشي على عقول العوام ومن جرى مجراهم" (٤٨) ولا يرى السيوطي ضيراً في إعلان دعوى الاجتهاد ويعتبر ذلك من شأن

العلماء المجتهدين فكل منهم قد أعلن عن نفسه باستكمالهِ شرائط الاجتهاد ووصولهِ درجته، ولم يكن هو أول من يدعي الاجتهاد لنفسه بعد تحقيقهِ شرائطهِ وأدواتهِ وأهليته له بل لقد سبقه من قبل الكثير من العلماء ولذلك نقل لنا عدداً كبيراً من أقوال العلماء المجتهدين المتضمنة دعواهم الاجتهاد ووصولهم إلى تلك الدرجة (٤٩)

وفي معرض إقامته الدليل على أهليته الاجتهاد يسجل الإمام السيوطي فنون العلوم التي رزق التبجر فيها فيقول: "ورزقت التبجر في سبعة علوم: التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبدیع على طريقة العرب والبلغاء لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة، والذي أعتقده أن الذي وصلت اليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول التي اطلعت عليها فيها لم يصل اليه ولا وقف عليه أحد من أشياخي فضلاً عما هو دونهم. وأما الفقه فلا أقول ذلك فيه بل شيخي فيه أوسع نظراً وأطول باعاً، ودون هذه السبعة في المعرفة أصول الفقه والجدل والتصريف، ودونها الإنشاء والتوسل والفرائض، ودونها القراءات ولم آخذها عن شيخ ودونها الطب" (٥٠).

ومما هو واضح أن هذه العلوم التي ذكرها الإمام السيوطي هي أدوات الاجتهاد التي متى أتقنها العالم المسلم بلغ درجة الاجتهاد، ثم ها نحن نلاحظ أن الإمام السيوطي قد تحرز تحرزاً واضحاً حين قرر أنه أتقن ما أتقن من علوم النحو والمعاني والبيان على طريقة العرب والبلغاء وليس على طريقة العجم وأهل الفلسفة لأن طريقة العرب هي النهج السلفي وهذا النهج هو الذي يقرب اليه فهم أعماق المسائل الدينية في نطاق من الصواب وسياس من السلامة وإطار من الدقة أفضل مما يقوده اليه النهج الآخر.

ومن الجدير بالذكر أن درجة الاجتهاد التي وصل اليها السيوطي وادعاها لم تكن مقتصرة على علم الفقه بل كانت تتناول كل علم من العلوم التي أتقنها وتبحر فيها كالحديث واللغة وغيرها حيث قال في ذلك: "قد استتكر جماعة بلوغي مرتبة الاجتهاد المطلق في الحديث والفقه والعربية لظنهم انفرادي بذلك بعد الأئمة المجتهدين وغاب عنهم أنها كانت مجتمعة في الشيخ تقي الدين السبكي رضي الله عنه وقبله جماعة اتصفوا بها وبالاختصاص المطلق لكن في الفقه فقط، وأما الجامعون بين هذه الثلاثة العلوم فقليل ولم تجتمع في أحد بعد السبكي غيري" (٥١).

ونتيجة لتملك السيوطي أدوات الاجتهاد واعتلائه منبره وتربعه عليه في مختلف العلوم التي نبغ فيها، ولما بين الاجتهاد والتجديد من ارتباط حسب رأيه تمنى أن تكون إمامة هذه المائة التاسعة له وأن يكون المجدد الذي يبعثه الله على رأس هذه المائة التاسعة ليجدد للأمة الإسلامية دينها. وقد أشار السيوطي إلى ذلك إيماء وصراحة فقال: "اني ترجيت من نعم الله وفضله كما أترجى أني المبعوث على هذه المائة لانفرادي عليها بالتبحر في أنواع العلوم" (٥٢)

وقد أفرد الإمام السيوطي فصلاً في كتابه "تقرير الاستناد" أقام فيه الدليل والحجة على كون المجتهد مجدداً للدين في كل قرن مبيناً معنى التجديد في الدين مدلولاً على ذلك بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أخرجه أبو داود والحاكم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها". (٥٣) وغيره من الأحاديث والأقوال التي يذكرها تدعيماً لدعواه والتي تشترط أن يكون المجدد لهذه الأمة أمور دينها مجتهداً فيقول "قلت: قد استقر المبعوثون على رأس القرون فوجدوا كلهم مجتهدين، فعمر بن عبدالعزيز قال الذهبي في (العبر) (٥٤) أنه بلغ رتبة الاجتهاد، والشافعي سيد المجتهدين، وابن سريج من كبار المجتهدين ومن أصحاب الوجوه وعدوا على رأس المائة الرابعة أبا الطيب سهل بن محمد الصعلوكي أو الشيخ أبا حامد إمام العراقيين وكلاهما من المجتهدين وأصحاب الوجوه، وعدوا على رأس الخامسة الغزالي وهو من المجتهدين كما ذكره ابن الصلاح في فتاويه وعلى السادسة الرافعي، وعلى السابعة ابن دقيق العيد، وعلى الثامنة البلقيني وكلهم موصوف بالاجتهاد". (٥٥)

وقد نظم الإمام السيوطي بأسماء المجددين عبر القرون قصيدة نفيسة سماها "تحفة المهتدين بأسماء المجددين" ختم بها كتابه. "التبیه فیمن یبعثه الله على رأس المائة " كان مما قاله فيها :

وهذه تاسعة المئين قد أتت ولا يخلف ما الهادي وعد
وقد رجوت أني المجدد فيها، ففضل الله لم يجحد. (٥٦)

ونجد الإمام السيوطي مرة أخرى يرى نفسه وفي نطاق من تحدى القول أنه دون غيره من العلماء هو الإمام على رأس المائة التاسعة وذلك حين قال في إحدى رسائله: "فانه ثم من ينفخ أشداقه ويدعي مناظرتي وينكر عليّ دعواي الاجتهاد والتفرد بالعلم على رأس هذه المائة ويزعم أنه يعارضني ويستجيش علي من لو اجتمع هو وهم في صعيد واحد ونفخت عليهم نفخة صاروا هباء منثوراً". (٥٧)

وفي خضم دعوى الإمام السيوطي إمامة التجديد في عصره نجده يرد على من عابه دعواه الاجتهاد والتجديد وكونه المبعوث على رأس المائة التاسعة ويجيب عن سائله ساخراً هل نزل ملك بتعيينه (٥٨) فيقول: "أنزل ملك من السماء للمبعوثين قبلي في المائتين الثمانية المقدمة في أولئك الفئة أم علموا ذلك هم والناس لغزارة علمهم وعلومهم واتساعها ورسوخ قدمهم وطول باعهم وسعة دائرتهم واطلاعهم وانتشار علومهم في سائر الأمصار وسير تصانيفهم إلى الأقطار كما وقع لي ذلك فضل من الله العزيز الغفار، فليس في الإسلام قطر إلا وقد وصلت تصانيفي إليه ولا مصر إلا وتجد شيئاً من كتبني لديه ووصلت إلي من علماء الأمصار المطالعات والرسائل ما بين راغب في تأليفي وطالب لجواب ما بعث به من الفتاوى والمسائل.

ولو كان هناك أحد بهذه المنزلة لوصلت أخباره إلي كما وصلت الأخبار مني إليه. وقد أطبق كل من قدم من سائر الأقطار على أنه ليس بها من يوصف بحفظ الأحاديث والآثار وهذا الوصف هو عمدة صاحب هذا المنصب..

ثم يقول في موضع آخر: "وأنا العالم الفرد في حفظ الحديث والساعي في الإحاطة بعلومه السعي الحثيث مع ما جمعت إليه من سائر العلوم التي هي أدوات الاجتهاد.. فإن قال قائل إن الثمانية المتقدمين لم يدعوه وإنما ادعاه لكل منهم أصحابه الذين تبعوه، قلت: قد ادعاه الغزالي لنفسه وهو من أئمة الكمال في كتابه "المنقذ من الضلال" (٥٩) وأما قولك أن الناس لم يجيبوني إليه بل مقتوني عليه فجوابه التأسى بقول ورقة: "لم يأت أحد بمثل ما جئت به إلا عودي" (٦٠) وقال شيخ الإسلام العز بن عبد السلام: كما أن لكل نبي عدوا كذلك لكل عالم عدو، ولأن العلماء ورثة الأنبياء فمن صبر كما صبروا نصركم نصرهم..

وقال المتنبى:

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم (٦١)

وبعد هذا العرض لدعوى السيوطي الاجتهاد والتجديد لنفسه ومجادلته خصومه يجدر بنا انصافه في أهليته لما ادعاه بعدما تبين لنا بما لا يدع مجالاً للشك أنه قد وصل مرتبة الاجتهاد المطلق حيث تأهل لها بما أتقن من أدوات الاجتهاد وآلاته واكتملت عنده وفق ما اشترطه وقرره الأصوليون بالإضافة إلى إتقانه وتمكنه من مختلف العلوم الأخرى فقد كان عالماً بآيات الأحكام وأحاديثها وشروط القياس ومواقع الإجماع واللغة وغيرها مما يدل على أهليته الاجتهاد المطلق كما ادعاه وإن كان لم يخرج في فتاويه واجتهاداته واستنباطاته وترجيحاته عن إطار قواعد وطريقة مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه. ولذلك فهو مجتهد مطلق منسب على المفهوم الذي وضعه وبينه في تحديده لمعاني مراتب الاجتهاد وأنواعه، وهو لم يدع الاجتهاد المطلق المستقل بل لما وجد طريقة الإمام الشافعي في الاجتهاد أسدى وأنفع الطرق تخييرها ونسج على منوالها بخيطه وفنه ورؤيته خاصة دون اتباع أو تقليد لقول الشافعي أو دليله.

وأما من حيث كونه المبعوث على رأس المائة التاسعة كما ادعاه وأقام الدليل والحجة عليه، فهو إن لم يكن كذلك لكنه يبقى من كبار العلماء الذين برعوا في مختلف أنواع العلوم حتى ليوصف بأنه عالم موسوعة وذلك لكثرة ما أتقن من العلوم المختلفة وهو كما قال يستطيع الكتابة والتأليف في كل علم وبأدق تفاصيله ومسائله ومواقف العلماء منها واختلافاتهم في ذلك ويشهد له بصدق دعواه كثرة كتبه وتأليفه. ولعمري هذه صفة وعلامة المجدد للأمة أمور دينها.

ثم لما كان أمر التجديد في الدين من القضايا التي تختلف فيها الآراء وتتعدد، مع احتمالية

أن يكون المجدد واحداً أو أكثر وفي أي شأن من شؤون الحياة الإسلامية سواء في الفقه والاجتهاد في الأحكام العملية، أو في الجهاد ونشر الدعوة الإسلامية في الآفاق، أو في الحكم وإقامة العدل وتطبيق أحكام الشريعة إلى غير ذلك من الميادين.. فإنه يجوز لنا القول بأن السيوطي إن لم يكن الفقيه المجتهد المجدد في عصره والإمام المتفرد على رأس المائة التاسعة فهو أحد المجددين بالتأكيد.

موقف العلماء من دعوى السيوطي الاجتهاد وإمامة التجديد في عصره:

لقد أصبح واضحاً مما سبق ذكره أن الإمام السيوطي قد نال درجة علمية فاقت كل من عاصروه، ولذلك امتلأت قلوب الكثير منهم غيظاً وحسداً لما رأوا ما هو عليه من النبوغ العلمي والراقي الثقافي. فلقد لفت نظر الناس وشغل فكرهم بذكائه واحاطته بكل فنون الثقافة والمعرفة، فلا غرابة أن يكثر حساده، ولا عجب أن يشن عليه كثير من أقرانه حملاتهم المسمومة طعناً وسباً وتجريحاً من غير أن يراعوا في ذلك وجه الحق والصواب فراحوا يطلقون ألسنتهم وأقلامهم قحداً فيه.

ولقد فتح الإمام السيوطي بدعواه الاجتهاد باب الطعن والقبح في حقه واسعاً أمام معاصريه من العلماء فنشبت بذلك معركة ضارية بينه وبين خصومه، وكان أشد خصوم السيوطي ضراوة وأكثرهم حملات عليه الإمام السخاوي الذي كان يتهم السيوطي بسرقة بعض مؤلفاته والإغارة على الكتب القديمة التي لا عهد للمعاصرين بها واغتصاب ما فيها ونسبته ذلك إلى نفسه.

وكان طبيعياً أن ينشط السيوطي للدفاع عن نفسه ومواجهة خصومه فكان دفاعه عن نفسه يحمل في ثناياه حرارة المظلوم الذي يدفع سهاماً ظالمة واتهاماً هو منه براء. ذلك لأنه مسلم له بالأمانة العلمية فما أخذ نصاً أو استقى خبراً إلا رده إلى مصدره، وتلك مزية علمية ربما كان السيوطي من أكثر علماء عصره التزاماً بها بل إنه لم يصدر فتوى إلا ولها سند يعتمد عليه من الكتاب أو السنة أو رأي إمام من أئمة أهل السنة، وتكفي نظرة إلى مؤلفاته ليتبين حقيقة صدق هذا الأمر.

ومن الجدير بالذكر أن الموضوعات التي أثارت خصوم السيوطي عليه كثيرة متنوعة، فكانت تصدر الخصومة عن حسد تارة وعن خلاف عميق في الرأي تارة أخرى. وكان من الموضوعات التي حسد عليها كما أسلفنا دعواه الاجتهاد وأنه تبعاً لذلك الإمام الذي أرسله الله على رأس المائة التاسعة يجدد للأمة دينها، ولقد رد السيوطي على ذلك كله بعدد من المقامات والرسائل والكتب تحمل عناوينها لب كل قضية من هذه القضايا. وقد تراوحت أساليب هذه الردود بين العنف والعنف الشديد الممزوج بالسخرية الحادة والتعريض المرير بأولئك الذين ساقوه سوقاً إلى معركة كان وكانوا في غنى عنها جميعاً فيما لو كانت النفوس متسمة بالموضوعية دون

الحسد والغيرة.

وقد بين السيوطي دوافع ومبررات هذه الخصومات وأسبابها فقال: "إني رجل حبّ إليّ العلم والنظر فيه... فليس فيّ منبت شعرة إلا وهي ممحونة بذلك. وقد أوذيت على ذلك أذى كثيراً من الجاهلين والقاصرين وذلك سنة الله في العلماء والسالفين، فلم يزالوا مبتلين باسقاط الخلق وأراذلهم وبمن هو من طائفتهم ممن لم يرتق إلى محلهم (٦٢)."

ثم يسوق بعد ذلك جملة أمثلة ممن سبق من الأولياء والعلماء وما تعرضوا له من الأذى بسبب ما وصلوا إليه من المكانة الرفيعة السامية بين الخلق.

ومن الملاحظ أن الإمام السيوطي كان يرى في هذه الخصومات والكيد من الخصوم والأذى الذي أصابه من أعدائه أن ذلك كله مما أنعم الله به عليه أسوة بما لحق أنبياء الله وأوليائه فيقول في هذا الخصوص: "واعلم أنه ما كان كبير في عصر قط الا كان له عدو، ومن السفلة أذى الأشراف لم تزل تبتلى بالأطراف. فكان لأدم عليه السلام إبليس ولنوح حام ولد اود جالوت وأحزابه، وكان لسليمان صخر ولموسى فرعون، وكان لأشرف الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أبو جهل، وكان لابن عمر عدو يعيث به كلما مر عليه، وقد نسب عبدالله بن الزبير إلى الرياء والنفاق في صلاته فصبوا على رأسه ماء حميماً فسلخ وجهه ورأسه وهو لا يشعر، فلما سلم من صلاته قال: ما شأني؟ فذكروا له القصة فقال: حسبنا الله ونعم الوكيل" (٦٣).

ويقول في موضع آخر: "ومن المعلوم في كتب الحديث والتاريخ ما قاساه ابن عباس من نافع ابن الأزرق وما أسمعته من الأذى وما تعنته به من الأسئلة. وأسئلة نافع بن الأزرق لابن عباس مشهورة مروية لنا بالإسناد المتصل مدونة... ومن المعروف في صحيح البخاري وغيره ما قاساه سعد بن أبي وقاص أحد العشرة المشهود لهم بالجنة من جهال أهل الكوفة وشكواهم إياه لعمر بن الخطاب حتى قال له عمر: شكوك في كل شيء حتى قالوا انك لا تحسن أن تصلي. فانظروا بالله الذين أسلموا البارحة يزعمون في صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان يسمى ثلث الإسلام أو ربه أنه لا يحسن الصلاة؟ وكذلك من المعلوم ما قاساه الإمام مالك من أهل عصره لما برز عليهم وما قاساه الإمام الشافعي من أهل مصر لما ألف الرد على مالك واضطراب البلد حتى كاد البلد يفتتن، وما قاساه البخاري من انداده والغزالي من أعدائه وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين وقد اجتمعوا كلهم عند الله وظهر لهم المحق من المبطل والأرفع رتبة عند الله من غيره وظهر لنا مصداق ذلك في هذه الدار ببقاء كلام هذه الأئمة وانتشاره وظهوره واضمحلال من رد عليهم وطمس ذلك ودثوره" (٦٤).

والأمر الجدير بال العناية والاهتمام هنا هو أن ساحة السيوطي قد برئت أكثر من مرة، فلقد تنبه بعض خصومه إلى خطأهم وفطنوا إلى ما صوبوه إليه من سهام جارحة واتهامات باطلة

وما واجهوه به من خصومات ظالمة فأعلنوا عن خطيئتهم وفي مقدمة هؤلاء الشيخ القسطلاني الذي أراد أن يعلن عن خطئه ويسترضي السيوطي بعد ما لزم الأخير بيته وعزف عن لقاء الناس فتوجه القسطلاني حافياً إلى مسكن السيوطي قاطعاً المسافة الطويلة والطرق الوعرة حتى وصل بيت السيوطي فدق عليه بابه فقال للطارق: من أنت؟ فقال أنا القسطلاني جئت إليك حافياً لطيب خاطر. ولكن السيوطي الذي انقطع عن الناس جميعاً وتفرغ للعلم كتابة وتأليفاً لم يفتح له الباب واكتفى بالرد عليه قائلاً: لقد طاب (٦٥).

كما وقف إلى صف السيوطي بعد ذلك عدد من العلماء الثقات ينصفون علمه وفضله ويبرئون ساحته وفي مقدمة هؤلاء العلماء ابن إياس والشوكاني. فإذا كان ابن إياس متهماً بولائه للسيوطي باعتباره تلميذاً له فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للشوكاني الذي يرد على مطاعن السخاوي مبيناً فضل السيوطي حيث يقول عنه: "تصانيفه في كل فن من الفنون مقبولة قد سارت في الأقطار سير النهار ولكنه لم يسلم من حاسد لفضله وجاحد لمناقبه.. فليعرف المطلع على ترجمة هذا الفاضل في الضوء اللامع" (٦٦). أنها صدرت من خصم له غير مقبول عليه" (٦٧).

ومن المعروف أن الشوكاني ليس من عامة الناس أو العلماء بل هو من خاصة العلماء وفرة علم وعمق نظر وعدالة رأي.

ثم ها هو ابن العماد في مجال حديثه عن السيوطي يذكر أن تلميذه الداودي استقصى مؤلفات السيوطي الحافلة الكثيرة الكاملة النافعة المتقنة المحررة المعتمدة المعتبرة ففاقت عدتها خمسمائة مؤلف (٦٨).

وان ذكر العدد لا يعنينا بقدر ما تعيننا هذه الصفات الجليلة السامية التي نعتت بها مؤلفات السيوطي وهي نعوت ليست صادرة عن عالم من عامة العلماء بل هي صادرة عن العالم المؤرخ الحجة ابن العماد، حيث يمضي في وصفها فيقول: "وشهرتها تغني عن ذكرها وقد اشتهر أكثر مؤلفاته في حياته في أقطار الأرض شرقاً وغرباً وكان آية كبرى في سرعة التأليف" (٦٩).

وعلى ذلك فإن الأمر الملفت للنظر هو شيوع كتب السيوطي واشتهارها في ذلك العصر على الرغم من عدم توفر وسائل الاتصال والنشر التي نعهدا اليوم في عصرنا الحاضر فتلك ميزة لم ينل شرف الحصول عليها إلا عدد قليل من العلماء كان السيوطي أحدهم، وفي هذا أكبر دليل على تبوء هذا العالم صدارة العلم والاجتهاد في عصره.

ومهما كان الأمر فإن السيوطي بفيض علمه ووفرة فضله وعميق تقواه وتنوع ثقافته ونفاسة تأليفه إذا لم يكن الإمام الذي ارتجاء لنفسه على رأس المائة التاسعة، فهو من غير شك إمام كبير من أئمة المسلمين وعالم مرموق من علمائهم على مر الزمان وتعاقب السنين.

وإذا كانت أسباب الإمامة لا تكتمل إلا بأن يكون للإمام تلاميذ نابھون فإنها من هذه الناحية أيضاً تكون قد انعقدت للسيوطي وذلك لأن تلاميذه من الكثرة والنجابة بمكان، ومما يجعل حصرهم مستعصياً.

وأما من حيث اتهامات معاصريه فحسبنا ما قرره علماء الجرح والتعديل من أنه لا يقبل قول العلماء بعضهم على بعض وما أصدق قول ابن عباس في هذا المقام: "استمعوا إلى علم العلماء ولا تصدقوا بعضهم على بعض فوالذي نفسي بيده لهم أشد تحاسداً من التيوس في زروبها" (٧٠).

ولقد كان الإمام السيوطي أمام هذه الإتهامات والحملات المسمومة الشرسة يأخذ نفسه بالصبر و الاحتساب ويكل أمره إلى الله فلم يكن يحب الانتقام لنفسه ممن ظلمه إذا كان الموقف يتعلق بحق شخصي له. أما إذا كان الأمر يتعلق بالدين فقد كان يقف من ذلك موقف المدافع بحثاً وتأليفاً حتى ينتصر الحق، وقد صرح هو نفسه بذلك فقال: "ونظرنا فيما أورده فوجدناه ثلاثة أقسام: الأولى: ما هو سب واغتياب وبهت بغير شك ولا ارتياب، وهذا لا نقابله بالجواب فإن السكوت عن جوابه في الدين عين الصواب بل نستعمل فيه الصبر والاحتساب ونكل الأمر إلى يوم الحساب.

والثاني: ما هو انكار على شيء يتعلق بالعلم وايراد أورده بغير علم ولا حلم، وهذا ننسج فيه الجواب ونبين فيه الخطأ من الصواب.

الثالث: ما يتردد بين القسمين، وهذا نترك الجواب عن أكثره ونجيب عن بعض يسير منه (٧١).

هذا هو موقف الإمام السيوطي من خصومه وهو كما يبدو موقف استشعر فيه رقابة الله عليه فنأى بنفسه عن سفساف القول ومنكر العمل.

المبحث الثالث

موقف السيوطي من اختلاف المذاهب الفقهية وتعدددها

رأيه في اختلاف المذاهب:

يرى الإمام السيوطي أن اختلاف المذاهب الفقهية نعمة عظيمة من الله سبحانه، وأن لهذا الاختلاف سرّاً لطيفاً. ولقد دافع عن الأئمة الأربعة وبين أنهم أئمة الدين وهداة الأنام وأن وجودهم رحمة بالأمة. ويكشف لنا موقف السيوطي هذا أنه كان بعيداً كل البعد عن التعصب

المذهبي المقوت وأنه كان يعطي كل ذي حق حقه دون تعصب أو غلو، وهذه خاصية عظيمة وسمة كريمة لا يتسم بها إلا أهل العلم والورع. ويبين لنا السيوطي موقفه هذا بقوله: "أعلم أن اختلاف المذاهب في هذه الملة نعمة كبيرة وفضيلة عظيمة وله سر لطيف أدركه العالمون وعمي عنه الجاهلون" (٧٢).

رده على المعترضين على اختلاف المذاهب وتعددتها:

ونجد من ناحية أخرى أن الإمام السيوطي يرد بقوة على كل من يعترض على وجود المذاهب الأربعة أو يحاول تفضيل بعضهم على بعض أو تخطئة أحد منهم، ولذلك فهو يقول: "سمعت بعض الجهال يقول" النبي صلى الله عليه وسلم جاء بشرع واحد فمن أين مذاهب أربعة؟ ومن العجب أيضاً من يأخذ في تفضيل بعض المذاهب على بعض تفضيلاً يؤدي إلى تنقيص المفضل عليه وسقوطه ربما أدى إلى الخصام بين السفهاء وصارت عصبية وجاهلية والعلماء منزهون عن ذلك وقد وقع الاختلاف في الفروع بين الصحابة رضی الله عنهم فما خاصم أحد منهم أحداً ولا عادى أحد أحداً ولا نسب أحد إلى أحد خطأ ولا قصوراً" (٧٣).

رأيه في التنقل بين المذاهب:

كما فصل الإمام السيوطي القول في مسألة الانتقال من مذهب إلى مذهب تفصيلاً وافياً يكشف عن علمه الواسع وتبحره في مجال المعرفة حيث ينقل كعادته في كل مسألة يتناولها بالبحث أقوال العلماء موثقة منسوبة في المسألة المطروحة للبحث ويعقب على ذلك برأيه، ولذلك نقل في هذه المسألة رأي الإمام النووي والرافعي وما ذهب إليه من جواز الانتقال من مذهب إلى مذهب ثم عقب بقوله: وأقول: للمتنقل أحوال: الأول: أن يكون السبب الحامل له على الانتقال أمراً دنيوياً كحصول وظيفة أو مرتب أو قرب من الملوك وأهل الدنيا فهذا حكمه كمهاجر أم قيس لأن الأمور بمقاصدها. ثم له حالان: أحدهما: أن يكون عارياً من معرفة الفقه ليس له من مذهب إمامه سوى اسم شافعي أو حنفي كغالب متعممي زماننا أرباب الوظائف في المدارس، حتى أن رجلاً سأل شيخنا العلامة محي الدين الكافيجي رحمه الله مرة أن يكتب له تعليقاً بولاية أو وظيفة تشغر بالشيخونية (٧٤) فقال له: ما مذهبك؟ فقال: مذهبي خبز وطعام، يعني وظيفة إما في الشافعية أو المالكية أو الحنابلة فإن الحنفية في الشيخونية لا خبز لهم ولا طعام. فهذا أمره في الانتقال أخف لا يصل إلى حد التحريم لأنه إلى الآن عامي لا مذهب له بحقيقته، فهو يستأنف مذهباً جديداً.

ثانياً: أن يكون فقيهاً في مذهبه ويريد الانتقال لهذا الغرض فهذا أمره أشد. وعندي أنه يصل إلى حد التحريم لأنه تلاعب بالأحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا.

الثاني: أن يكون الانتقال لغرض ديني، وله صورتان: الأولى: أن يكون فقيهاً في مذهبه وقد

ترجح عنده المذهب الآخر لما رآه من وضوح أدلته وقوة مداركه، فهذا إما يجب عليه الانتقال أو يجوز كما قاله الرافعي. ولهذا لما قدم الشافعي مصر تحول أكثر أهلها شافعية بعد أن كانوا مالكية.

الثانية: أن يكون عارياً عن الفقه وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل على شيء ووجد مذهب غيره سهلاً عليه سريعاً أدراكه بحيث يرجو التفقه فيه. لهذا يجب عليه الانتقال قطعاً ويحرم عليه التخلف لأن التفقه على مذهب امام من الأئمة الأربعة خير من الاستمرار على الجهل.

الثالث: أن يكون الانتقال لا لغرض ديني ولا دنيوي بل مجرداً عن الغرض، فهذا يجوز للعامي ويكره أو يمنع للفقيه. لأنه قد حصل فقه ذلك المذهب ويحتاج إلى زمن آخر لتحصيل فقه المذهب الثاني فيشغله ذلك عما هو الأهم من العمل بما تعلمه، فقد ينقضي العمر قبل حصول المقصود من المذهب الثاني. فالأولى ترك ذلك" (٧٥).

رده على منع التنقل بين المذاهب:

وبعد أن قرر السيوطي في حكم الانتقال من مذهب إلى آخر حسب التفصيل الذي سبق ذكره، شرع في الرد على المانعين المعارضين للتنقل فيقول بهذا الخصوص: "ومن قال من مفتي المالكية اليوم أن من تحول عن مذهبه فبئس ما صنع هو، لأن إمام مذهبه الشيخ جمال الدين بن الحاجب لم يقل ذلك. وأما من يقول: أنه يجوز لغير الحنفي أن يتحول حنيفياً ولا يجوز للحنفي أن يتحول شافعيّاً أو غيره فهو تحكم لا دليل عليه وتعصب محض، فإن الأئمة كلهم في الحق سواء ولم يرد حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتميز مذهب أبي حنيفة عن غيره، والاستدلال بتقدم زمنه لا ينتهز، ولو صح لوجب تقليده على كل أحد ولم يجز تقليد غيره البتة وهو خلاف الإجماع وخلاف الحديث ويلزم عليه أيضاً طرد ذلك في بقية المذاهب فيقال بتجوز الانتقال من مذهب المتأخرين إلى مذهب المتقدمين كالشافعي يتحول مالكيّاً والحنبلي يتحول شافعيّاً دون العكس وهذا الحنفي لم يقل به وكل قول لا دليل عليه فإنه مردود ولا يعتد به..." (٧٦).

ثم يتابع السيوطي ذاكراً كثيراً من كبار الأئمة قد انتقلوا من مذاهبهم إلى مذاهب جديدة منهم الإمام أبو ثور حيث كان على مذهب الحنفية فلما قدم الشافعي إلى بغداد تبعه وقرأ كتبه ونشر علمه. وكذلك محمد بن عبدالله بن عبدالحكم كان على مذهب مالك فلما قدم الشافعي مصر انتقل إلى مذهبه، وغيرهما كثير ممن تحولوا عن مذاهبهم وفي ذلك أكبر دليل على جواز الانتقال (٧٧).

أولى المذاهب الأربعة رجحاناً عند السيوطي :

وبعد أن بين السيوطي رأيه في تعدد المذاهب واختلافاتها وكون ذلك من نعم الله ورحمته

بعباده واعترض على الذين يفرقون ويفاضلون بينها بصورة تدل على بعده عن التعصب يقرر لنا أنه إن كان لا بد من الترجيح بين هذه المذاهب فمذهب الشافعي أولى بالترجيح لأنه قد جمعت له عدة أمور جعلته أولى المذاهب بذلك فيقول: "وإن كان لا بد من الترجيح فمذهب الشافعي أولى بالرجحان لأنه أقرب إلى موافقة الأحاديث ومذهبه اتباع الحديث وتقديمه على الرأي.. ثم ينقل السيوطي كعاداته أقوال العلماء في المسألة التي يناقشها فيقول: وقال الأستاذ أبو منصور عبدالقاهر التميمي في كتابه "التحصيل في أصول الفقه" ما نصه: وأما الذي يوجب ترجيح مذهب الشافعي على مذهب غيره في الجملة قبل التفصيل دلائل كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم: "الأئمة من قريش" (٧٨) وذلك عام في الخلافة وفي إمامة الدين ولم نجد أحداً من أصحاب المذاهب قرشياً غيره.. (٧٩).

المبحث الرابع

فقه السيوطي واجتهاداته الفقهية

وسيتناول الحديث في هذا المبحث مسألتين للتدليل على مكانة الإمام السيوطي الفقهية. وهاتان المسألتان هما: أشهر وأهم آثاره الفقهية، ونماذج وأمثلة من اجتهاداته الفقهية.

أولاً: أشهر وأهم آثاره الفقهية :

لقد تبينا فيما سبق أن الإمام السيوطي كان فقيهاً من كبار الفقهاء وقد بلغ في الفقه درجة الاجتهاد المطلق وإن كان لم يجتهد إلا في إطار مذهبه غالباً مع اجتماع أدوات الاجتهاد المطلق المستقل عنده. وعلى أية حال فقد برع في الفقه كما يظهر ذلك من خلال دراستنا لما وضعه السيوطي في الفقه من مؤلفات وما اشتملت عليه من فتاوى وآراء، فقد وضع السيوطي في الفقه المؤلفات الحافلة وقد تيسر لي بحمد الله شرف الاطلاع على انتاجه في هذا الميدان وسأحاول إن شاء الله القاء الضوء على أشهرها بصورة مقتضبة تتناسب مع ما يقتضيه المقام وطبيعة هذا البحث.

وأشهر مؤلفات الإمام السيوطي الفقهية ما يلي:

١- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية:

ويعتبر هذا الكتاب عظيم الشأن في معرفة نظائر الفروع وأشباهها وضم المفردات إلى أخواتها وأشكالها. ومن الثابت أن هذا اللون من العلوم لا ينال الا بشق الأنفس ودأب العمل والجد وفي ذلك يقول السيوطي: "ولعمري إن هذا الفن لا يدرك بالتمني.. ولا يبلغه إلا من

كشف عن ساعد الجد وشمر واعتزل أهله وشد المنزر وخاض البحار وخالط العجاج ولازم التردد... يدأب في التكرار والمطالعة بكرة وأصيلاً... هذا وطالما جمعت من هذا النوع جموعاً وتتبعت نظائر المسائل أصولاً وفروعاً حتى أوعيت من ذلك مجموعاً جموعاً وأبدت فيه تأليفاً لطيفاً لا مقطوعاً فضله ولا ممنوعاً" (٨٠).

ويتمثل منهج السيوطي في هذا الكتاب في ترتيبه له على سبعة كتب جعل كل كتاب يبحث في مسائل متصلة بموضوع الكتاب العام وصدر كل قاعدة بأصلها من الحديث أو الأثر، ويقول في ذلك: "واعلم أن كل كتاب من هذه الكتب السبعة لو أفرد بالتصنيف لكان كتاباً كاملاً بل كل ترجمة تصلح أن تكون مؤلفاً حافلاً. وقد صدرت كل قاعدة بأصلها من الحديث والأثر، وحيث كان في اسناد الحديث ضعف أعملت جهدي في تتبع الطرق والشواهد لتقويته على وجه مختصر، وهذا أمر لا ترى عينك الآن فقيهاً يقدر عليه ولا يلتفت بوجهه إليه" (٨١).

ثم يخلص السيوطي بعد ذلك إلى أن الفقه هو معرفة الأشباه والنظائر ويستدل على ذلك بأثر عن عمر بن الخطاب فيقول: "اعلم أن فن الأشباه والنظائر فن عظيم به يطلع على حقائق الفقه ومداركه.. ولهذا قال بعض أصحابنا الفقه معرفة النظائر، وقد وجدت لذلك أصلاً.. كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري: أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم إذا أدلي اليك... الفهم فيما يختلج في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب والسنة. إعرف الأمثال والأشباه وقس الأمور عندك فاعمد إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق فيما ترى" (٨٢).

٢- الحاوي للفتاوى:

وهو كتاب لا يقل أهمية عن سابقه، ولم يقتصر فيه السيوطي على ذكر الفتاوى الفقهية، بل ضمنه فتاوى عديدة في التفسير والحديث والأصول والنحو والاعراب وسائر الفنون من تصوف وعقائد (٨٣).

وقد اعتمدت هذين الكتابين المذكورين الأشباه والفتاوى. في إبراز الأمثلة والنماذج المختارة التي سندكرها فيما بعد من اجتهاداته واختياراته وترجيحاته الفقهية.

٣- الأزهار الغضة في حواشي الروضة :

وهو كتاب علق فيه وشرح كتاب النووي المسمى "روضة الطالبين" وهو كتاب معتمد في فقه المذهب الشافعي.

٤- جزيل المواهب في اختلاف المذاهب :

وهو كتاب يبين فيه السيوطي أهمية اختلاف المذاهب الفقهية وتعددتها والحكمة من ذلك وجواز الانتقال من مذهب إلى آخر، وناقش القضية بتفصيل دقيق. وقد سبق الإشارة إلى

هذا الكتاب.

٥- الثبوت في ضبط القنوت :

وهو كتاب في دعاء القنوت وضبط الحكم فيه.

٦- أخذ الأجرة بقراءة القرآن:

وهو كتاب يدل عليه عنوانه من حيث انه يبحث في مسألة أخذ الأجرة على قراءة القرآن.

٧- الصلاة الوسطى.

٨- الزهر الباسم فيما يزوج فيه الحاكم.

٩- الكلام على أرواح الشهداء.

١٠- تحفه الناسك بنكت المناسك.

١١- الذراري في أبناء السراري.

هذا بالإضافة إلى مجموعة رسائل كثيرة طبعت كلها ضمن كتابه الحاوي للفتاوى منها:

تحفة الإنجاب بمسألة السنجاب، الحظ الوافر من المغنم في استدراك الكافر إذا اسلم، دفع التشنيع في مسألة التسميع، بسط الكف في اتمام الصف، اللمة في تحرير الركعة لإدراك الجمعة، ضوء الشمعة في عدد الجمعة، تلج الفؤاد في أحاديث لبس السواد، الفوائد الممتازة في صلاة الجنابة، براءة الذمة، القذاذة في تحقيق محل الإستعاذة، حكم جواز ضرب المثل والاقتباس من القرآن الكريم، أحكام الوقف.. وغير ذلك من الرسائل الهامة المطبوعة ضمن كتاب الحاوي للفتاوى.

كما أن للإمام السيوطي كتباً ومؤلفات كثيرة في أصول الفقه ومسائله ومواضيعه منها:

١- كتاب الرد على من اخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض:

وهو كتاب يبحث فيه مسألة الاجتهاد وضرورته وشروطه وعدم جواز خلو الزمان من المجتهد. ويرد فيه على أولئك الذين ينكرون فريضة الاجتهاد ويقيم الحجة عليهم. وهو كتاب مطبوع وقد سبقت الإشارة إليه.

٢- تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد:

وهو كتاب يبين فيه معنى الاجتهاد وشروطه ومراتبه وتحققه فيه.

٣- الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع.

٤- مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة... وغيرها من الرسائل في مسائل وموضوعات أصول الفقه.

ثانياً : نماذج وأمثلة من اجتهاداته الفقهية :

وسنذكر فيما يلي نماذج وأمثلة من أهم وأشهر آراء الإمام السيوطي واجتهاداته وترجيحاته في المسائل الفقهية لتكون شواهد دالة على نبوغ هذا العالم الفقيه ووصوله درجة الاجتهاد المطلق التي ادعاها وأهليته لذلك، فقد اختيرت هذه النماذج من كتابيه "الأشباه والنظائر" و"الحاوي للفتاوى"

١- مسألة طهارة المرأة بالغسل عند نزول بعض الولد ولو لم تر بللاً: وصورة المسألة كما رفعت إلى السيوطي واجابته عنها فهي كما يلي: المسألة: لو أَلقت المرأة بعض ولد ولم تر بللاً فلا غسل عليها وهو مشكل مع قولنا أن الولد يخلق من منيهما .

الجواب: لم أر التصريح ببعض الولد في كلامهم وقد قالوا فيما لو أَلقت علقة أو مضغة بلا بلل إنه يجب الغسل . ومقتضاه أن بعض الولد كذلك "(٨٤) . وهكذا نجد أن الإمام السيوطي رجح وجوب الغسل .

٢- "مسألة الدم الذي تراه الحامل دم حيض"

فقد رجح السيوطي أن الحامل من الممكن أن تحيض وقال في تعليل ذلك: لأن الأمر متردد بين كونه دم علة أو دم جبلة . والأصل السلامة . وعليه فيكون دم حيض "(٨٥) . ومن الجدير بالذكر أن ما رجحه السيوطي هنا هو ما ذهب إليه الإمام مالك والإمام الشافعي في أصح قوليه . (٨٦) .

٣- مسألة "مسح المحرم على الخفين"

فقد رجح الامام السيوطي أن المحرم لو لبس الخف فليس له المسح عليه، وقد ذكر السيوطي أثناء عرضه للمسألة أنه لم ينقل عن علماء الشافعية شيء في ذلك وإنما تعرض لها بالتصحيح فقهاء المالكية وهو ما مال اليه السيوطي وارتضاه وأخذ به ورجحه، وفي ذلك يقول: "لو لبس المحرم الخف فهل له المسح عليه؟ ولا نقل فيه عندنا والمصحح عند المالكية أنه ليس له المسح عليه وهو ظاهر، فإن المعصية هنا في نفس اللبس." (٨٧)

ويتابع السيوطي بعد ايراده المسألة وبيان رأيه فيها فيقول : "ثم رأيت الأسنوي ذكر المسألة في "الغازة" وقال: إن المتجه المنع جزماً ولا يتخرج على الخلاف في المغصوب ونحوه فان المنع هناك بطريق العرض لا معنى في اللبس ولهذا يلبس غيره ويمسح عليه، وأما المحرم فقام به معنى آخر أخرجه عن أهلية المسح لامتناع اللبس مطلقاً." (٨٨)

٤- مسألة "كيفية النية في التيمم"

وصورة المسألة كما أوردها السيوطي والاجابة عنها كما يلي: "مسألة إذا تيمم الخطيب

لخطبة الجمعة، هل يقول نويت استباحة فرض الخطبة أم ماذا ينوي؟ وما كيفية نية التيمم العاجز عن غسل الجمعة وغيرها إذا تيمم؟ وغاسل الميت إذا أوجبتم عليه النية أو قلتم باستحبابها كيف يقول في الغسل وإذا لم يجد الماء ويمم الميت كيف ينوي؟

الجواب: ينوي الخطيب استباحة فرض الخطبة أو استباحة خطبة الجمعة أخذاً من قول الأصحاب ينوي التيمم استباحة ما لا يستباح إلا بالطهارة وينوي العاجز عن غسل الجمعة التيمم عن سنة الجمعة... قلته تفقهاً ولم أره منقولاً.

وأما غاسل الميت ففي شرح المذهب قال نصر المقدسي وصاحب البيان: صفة النية أن ينوي بقلبه عند إضافة الماء القراح أنه غسل واجب وقال القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد: ينوي الغسل الواجب أو الفرض أو غسل الميت. وأما إذا يمّم فلم أر من صرح به. ويحتمل أن يقال: إذا يمّم الميت لا يحتاج إلى نية كما لا يحتاج غسله إلى نية في الأصح، ويحتمل أن يقال: انه يحتاج إليها ويفرق بين التيمم والغسل كما قالت الحنفية أن النية لا تجب في الوضوء وغسل الجنابة، ومع ذلك أوجبوا النية في التيمم عنهما قال الشافعي في الرد عليهم: طهارتان أتى يفترقان، وهذا النص إذا تمسك به باطلاقه عضد الاحتمال الأول وهو أنه لا يحتاج تيمم الميت إلى نية، فإن قلنا يحتاج إليها أو يستحب نوى التيمم الواجب أو البديل من الغسل أو استباحة الصلاة عليه ونحو ذلك". (٨٩)

٥- مسألة "امامة الأعمى والبصير في التفاضل"

يرى الامام السيوطي أن إمامة الأعمى والبصير سواء في الفضل، وقد صرح أن هذه المسألة من المسائل التي فيها خلاف والراجح أنه كالْبصير. (٩٠)

وجدير بالذكر أن ما رجحه السيوطي في المسألة هو رأي ابن حزم من الظاهرية وأحد الوجوه عند الشافعية. (٩١)

٦- مسألة "العدد الذي تتعقد به صلاة الجمعة"

وقد رجح الامام السيوطي انعقاد صلاة الجمعة بأربعة أحدهم الامام، وقد عرض السيوطي هذه المسألة عرضاً وافياً متضمناً آراء الفقهاء فيها ثم ترجيحه مع تبرير ذلك فقال: "لقد اختلف علماء الاسلام في العدد الذي تتعقد به الجمعة على عدة أقوال بلغت أربعة عشر قولاً بعد اجماعهم على أنه لا بد من عدد. (٩٢)

وبعد أن ذكر السيوطي كل آراء العلماء رجح الرأي القائل بأنها تتعقد بأربعة أحدهم الامام وهو ما قال به أبو حنيفة ومحمد ومذهب الثوري والليث وحكاه ابن المنذر عن الأوزاعي وأبي ثور، وهو قول للشافعي في القديم (٩٣) وهو ما اختاره السيوطي وبرر ما رجحه واستدل عليه بجملة أدلة منها:-

أ- ما روي عن أم عبد الله الدوسية قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الجمعة واجبة على كل قرية وإن لم يكن فيها إلا أربعة". (٩٤)

ب- بما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الجمعة واجبة على كل قرية فيها إمام وإن لم يكونوا إلا أربعة". (٩٥) وغير ذلك من الأدلة.

ثم يعضد السيوطي ترجيحه فيقول: "والحاصل أن الأحاديث والآثار دلت على اشتراط إقامتها في بلد يسكنه عدد كثير بحيث يصلح أن يسمى بلداً ولم تدل على اشتراط ذلك العدد بعينه في حضورها لتتأكد به بل أي جمع أقاموها صحت بهم وأقل الجمع ثلاثة غير الامام فتتأكد بأربعة أحدهم الامام .. هذا ما أداني الاجتهاد إلى ترجيحه". (٩٦)

٧- مسألة "وصف صلاة الجنازة بالأداء والقضاء"

يرى الامام السيوطي أن صلاة الجنازة توصف بالأداء والقضاء. وذلك إذا دفن قبلها فصلى على القبر. وأشار السيوطي إلى أن هذه المسألة لم يتعرض لها أحد قبله فيقول: "صلاة الجنازة هل توصف بالأداء؟ لم أر من تعرض لها والظاهر أنها توصف بالأداء وبالقضاء إذا دفن قبلها فصلى على القبر. لأنها لو كانت حينئذ أداء لم يحرم التأخير اليه وهو حرام، فدل على أن لها وقتاً محدوداً". (٩٧)

٨- مسألة "الصوم بنية التعليق"

ويرى السيوطي صحة صيام من نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد إن كان من رمضان فهو فرض وإن لم يكن فتطوع.

وهذه المسألة موضع خلاف بين فقهاء الشافعية فمنهم من صححه ومنهم من قال بخلافه، وقد رجح الامام السيوطي صحة الصوم ويقول في ذلك: "لو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد إن كان من رمضان فهو فرض وإن لم يكن فتطوع، فقد صحح السبكي والأسنوي أنه يصح ويجزيه ولا يضر هذا التعليق... قلت وهو المختار والمرجح في أصل الروضة خلافه". (٩٨)

٩- مسألة "الحلف بشهد الله أو يشهد الله هل يعتبر يمينا؟"

وقد رفعت إلى الامام السيوطي مسألة عن رجل حلف بشهد الله أو يشهد الله هل تتعقد يمينه فأجاب عن ذلك بأنه ليس بيمين وأيد ذلك بالأدلة.

وصورة المسألة والجواب عنها كما قال السيوطي هي: "مسألة في رجل حلف بشهد الله أو يشهد الله أو أضاف قوله وحق هل تتعقد يمينه وتلزمه الكفارة إذا حث أم لا؟ وإذا حلف بالجناب الرفيع وأراد به الله؟

لا نقل عندي في ذلك. والذي يظهر في شهد الله ويشهد الله أنه ليس بيمين، وفي "الأذكار"

لننوي ما يشهد لذلك فانه ذكر معناه أن من الناس من يتورع عن اليمين فيعدل إلى قوله شهد الله فيقع في أشد من ذلك من حيث أنه نسب إلى الله تعالى أنه شهد الشيء وعلمه على خلاف ما هو عليه، وكذا لو ضم اليه قوله: وحق شهادة الله أي علمه. فيكون والحالة هذه يميناً لأنه حلف بالعلم، وإطلاق الفعل وإرادة المصدر سائغ لقوله تعالى: "هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم" (٩٩) أي يوم نفعهم...

وإذا حلف بالجناب الرفيع وأراد به الله فهو يمين بلا شك... (١٠٠)

١٠- مسألة "قول الرجل لزوجاته الأربع إحدى زوجاتي طالق وكرر القول" وقد رفعت إلى الامام السيوطي مسألة في رجل قال لزوجاته الأربع: إحدى زوجاتي طالق، وكرر فانه يقع عليه بكل مرة طلاق. وعند قوله لهن إحدى هؤلاء طالق وكرر ذلك لا يقع عليه غير واحدة ولا يقع بالتكرار شيء. والحال أنه لم يكن في الموضعين إرادة انشاء أو اخبار. فما هو المعنى المقتضي لوقوع الطلاق عند التكرار في الأولى دون الثانية؟

وقد أجاب السيوطي عن ذلك فقال: "هذه المسألة لا وجود لها في الشرحين ولا في الروضة ولا في شروح المتأخرين لا حكماً ولا تصويراً، والذي تقتضيه القواعد استواء الصورتين وأنه إن قصد فيهما الاتحاد لم تطلق غير امرأة واحدة، أو التعدد وقع بحسب ما عدد. وإن أطلق فالذي يظهر أنه لا يقع إلا على واحدة. هذا بحسب من يقع عليه الطلاق. وأما عدد الطلقات فمرتبة ثانية فإن قصد التأكيد فواحدة. أو الاستئناف أو أطلق فثلاث في صورتين ما إذا لم يقصد إلا امرأة واحدة بلا شك. أو أطلق فيما بحثناه ولم نره منقولاً والله أعلم." (١٠١)

هذه مجموعة مسائل تم اختيارها لتكون نماذج دالة على اجتهادات وترجيحات الامام السيوطي في القضايا الفقهية، وهي تشير بوضوح إلى أهليته للاجتهد المطلق الذي ادعاه.

المبحث الخامس مكانة السيوطي من الاجتهاد

وبعد هذه الجولة في فقه الامام السيوطي واجتهاداته وادعائه الاجتهاد وإمامة التجديد في عصره وموقف العلماء من ذلك لا بد لنا من تحديد مكانة هذا العالم من الاجتهاد فنقول وبالله التوفيق.

إن الدارس لحياة الامام السيوطي واتجاهاته الفكرية يدرك بيسر أنه يمكن أن يطلق عليه

"المفكر الموسوعي" وذلك لأن دراساته قد تعددت وشملت أكثر فروع المعرفة التي عرفها عصره، فكان كثير الاطلاع سريع الاستيعاب كما كان كثير الاساتذة والشيوخ مما انعكس على حياته فتبحر في العلوم والمعارف وتعددت جوانب شخصيته مما يجعل هذه الشخصية جديرة بالبحث والدراسة.

فلقد جمع السيوطي إلى جانب تبحره في العلوم الدينية تبحراً في علوم اللغة والتاريخ والأدب فكتب في علوم القرآن والحديث والفقه والفلسفة والتاريخ واللغة وغيرها. وقد هياها لذلك تنقله بين مراكز التعليم في عصره واتصاله برجال العلم فيها وأخذه عنهم ثم تنوع العلوم التي تلقاها وتعد الشيوخ الذين درس عليهم بمختلف البلاد حتى تجاوز عددهم الستمائة.

هذا بالإضافة إلى نشأته العلمية وتربيته حيث ولد - رحمه الله - ونشأ في أسرة انقطع معظم رجالها لطلب العلم والاشتغال بالتعليم. فوالده العلامة كمال الدين أبو بكر بن محمد، كان من فقهاء الشافعية وقد ترك مكتبة زاخرة بالمصنفات، بل إن الروايات تذكر أن السيوطي نفسه قد وضعته أمه بين الكتب حتى سمي "بابن الكتب" ويؤيد ذلك كله ويسانده تلك الميزة والصفة الذاتية التي اتصف بها من حبه للعلم والبحث وجلده وصبره على طلبه حيث قال في ذلك: "اني رجل حبيب إلي العلم والنظر فيه .. فليس في منبت شعرة إلا وهي ممحونة بذلك". (١٠٢)

فلا عجب بعد ذلك أن يتبوأ منزلة علمية رفيعة منذ صغره فيتصدى لتدريس الفقه والحديث أو للافتاء أو يكون قاضي القضاة في عصره ثم عندما يعكف على التأليف يكون من أكثر المؤلفين انتاجاً حتى زادت كتبه - كما قيل - عن الخمسمائة.

ومهما قيل عنه وعن مؤلفاته من أن طابع التجميع هو الغالب عليها، إلا أن ذلك لا ينفي عنها كونها شواهد نشاط دفاق وحيوية فائقة وإخلاص عظيم، فلقد استطاع - رحمه الله - أن يقرب كثيراً من المعارف إلى أهل عصره بما أنفق من جهده في التلخيص والتهديب لكثير من المؤلفات وما تزال مؤلفاته حتى اليوم مصدراً غنياً للدارسين. وهنا يجب الإشارة إلى أمر في غاية الأهمية وهو حرص السيوطي دائماً على ذكر المصادر التي أخذ عنها علمه ربما ليبعد عن نفسه هجوم المنتقدين من معاصريه من جهة، ولتأثره بالعلوم الإسلامية التي برع فيها من جهة أخرى.

ولهذا اتصف بالأمانة العلمية حتى أنه خصص في كتابه "المزهر في علوم اللغة وأنواعها" (١٠٣) فصلاً خاصاً تحت عنوان "عزو العلم إلى قائله" قال فيه: "ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء مبيناً كتابه الذي ذكر فيه". (١٠٣) ولذلك نجده مثلاً في كتابه "الرد على من أخلد إلى الأرض وجعل أن الاجتهاد في كل عصر

فرض" وفي كتابه "تقرير الاستاد في تفسير الاجتهاد" يحرص دائماً على ذكر اسم القائل وكتابه أو المصدر الذي نقل عنه القول وذلك قبل أن يذكر نص القول أو الرأي. ومثل ذلك الحال عندما يذكر آراء الفقهاء في المسألة التي يناقشها ويعرضها كما في كتابه "الحاوي للمفتاوى" وكتابه "الاشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية" وفي ذلك أكبر دليل على أمانته العلمية التي لا تحتاج إلى دليل.

ولا يقلل - في اعتقادنا - تلخيصه للكتب السابقة من أهمية جهوده العلمية حيث حفظ لنا بذلك العمل كتباً قيمة لولاه لاندثرت وضاعت مثل غيرها من الكتب التي فقدت بسبب تعرض العالم الاسلامي للغزو تارة والاضطراب المدمر تارة أخرى، فكان لهذه الجهود العلمية إسهام في حفظ العلم للخلف وتيسير سبل المعرفة عن السلف، وكان السيوطي بذلك أميناً فيما يكتب لا ينسب كتب الآخرين إلى نفسه بل حرص على أن ينسب ما اقتبس به إلى صاحبه، وبذلك حفظ لنا في كتبه كثيراً من النصوص لمصنفات كثيرة فقدت وبعضها ما زالت مخطوطة لم تر النور بعد.

والحق أن السيوطي أهل للاجتهاد المطلق حيث كملت عنده أدوات الاجتهاد على ما اشترطه الأصوليون. كما كان عالماً بآيات وأحاديث الأحكام وشروط القياس ومعرفة مواقع الاجماع والخلاف ولا نوافق على ما ذهب اليه البعض من أنه مجتهد بالترجيح داخل المذهب الشافعي فقط. فليس أدل على ما نقول من كتابه "الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض" حيث انتصر فيه للرأي الحنبلي وخرج على المذهب الشافعي الذي يرى جواز خلو الزمان من مجتهد. (١٠٤) كما رأينا في بعض المسائل الفقهية التي سبق ذكرها كنماذج لاجتهاداته وترجيحاته أنه مال مع رأي المالكية أو الحنفية دون الشافعية. فذلك كله دليل على عدم اقتصاره في اجتهاداته على مذهب الشافعية ليخرج بين الآراء فيه بل تعداه لينظر في المسألة المعروضة عليه ويسبر أغوارها والأقوال والآراء الواردة حولها وأدلة ذلك ثم يرجح ما يراه بغض النظر عن كون الرأي الذي رجحه للشافعية أو لغيرهم ولكنه يرجحه يراه الأجدر بالترجيح لقوة أدلته ولكونه الأقرب إلى الصواب كما يراه.

ومن ناحية أخرى فقد تعددت وتضافرت آراء العلماء وأقوالهم المقررة والمؤكدة أهلية الإمام السيوطي للاجتهاد المطلق وبلوغه هذه المرتبة، فمن ذلك قول الإمام الشوكاني في السيوطي: "امام كبير في الكتاب والسنة محيط بعلوم الاجتهاد إحاطة متضاعفة. عالم بعلوم خارجة عنها". (١٠٥)

وقوله أيضاً فيه: "برز في جميع الفنون وفاق الأقران واشتهر ذكره وبعد صيته وصنف الكتب المفيدة كالجوامع في الحديث، والدر المنثور في التفسير، والاتقان في علوم القرآن

وتصانيفه في كل فن من الفنون مقبولة وقد سارت في الأقطار سير النهار" (١٠٦) ويضيف الشوكاني في معرض حديثه عن السيوطي أنه لم يسلم من حاسد لفضله وجاحد لمناقبه. ويعرض لمقالة السخاوي فيه ويفندها ويبين أنها صدرت من خصم للسيوطي غير مقبولة عليه. وكذلك من آراء العلماء في السيوطي قول ابن العماد الحنبلي في حقه حيث قال عنه واصفاً: "المسند المحقق المدقق صاحب المؤلفات الفائقة النافعة .. ولو لم يكن من الكرامات إلا كثرة المؤلفات مع تحريرها وتدقيقها لكفى شاهداً لمن يؤمن بالقدرة" (١٠٧)

ومنها قول الشيخ الفاضل بن عاشور فيه: "لعمري في مصر لا امام جلال الدين السيوطي الذي استقل بالفتوى استقلالاً بعيد المدى، واشتد في مناظرة المقلدين وشنع على التقليد" (١٠٨). ومن المعلوم أن الفتوى فرع عن الاجتهاد ولا بد للمفتي الحق أن يكون مجتهداً، وفتوى المقلد لا يمكن أن تتصور إلا نقلاً لحكم مجتهد إلى مقلد يريد معرفة رأي امام مذهب معين. ولذلك وضع السيوطي كتابه "أدب الفتيا" الذي ضمنه جملة الأحاديث والآثار الواردة في مسائل الفتوى ووجوبها على من يتأهل لذلك.

ولعل مسوغ من ادعى كون السيوطي مجتهداً بالترجيح في المذهب الشافعي هو ما ذكره الامام الشعراني عن السيوطي أنه لم يستطع الوقوف في وجه معارضة دعواه الاجتهاد فتراجع، حيث ذكر الشعراني في ذيل طبقاته عن السيوطي أنه كان يقول: "قد أشاع الناس عني أنني ادعيت الاجتهاد المطلق كأحد الأئمة الأربعة وذلك باطل عني إنما مرادي بذلك المجتهد المنتسب، ولما بلغت مرتبة الاجتهاد المطلق لم أخرج في الافتاء عن مذهب الشافعي" (١٠٩).

ولقد سبق مناقشتنا لمسألة الاجتهاد ومراتبه وأنواعه عند السيوطي وبيانه لذلك وحدود دعواه الاجتهاد وقد تبينا من خلال ذلك الفرق بين الاجتهاد المستقل والمطلق والمقيد وتحقيق السيوطي لشروط الاجتهاد المطلق المنتسب غير المستقل، فهو لذلك مجتهد مطلق منتسب وليس مستقلاً كما أنه ليس مجتهد ترجيح في المذهب الشافعي. والله تعالى أعلم.

الخاتمة

وبعد هذه الرحلة العلمية الممتعة مع الامام جلال الدين السيوطي وآرائه واجتهاداته الفقهية، يمكننا في هذه الخاتمة أن نجمل أهم النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذه الرحلة وهي:

أولاً: أن الامام السيوطي كان - رحمه الله - عاشقاً للعلم عاكفاً عليه حياته، باذلاً فيه طاقته، فأنثر ذلك تراثاً علمياً وثقافياً مباركاً في شتى فنون العلم وميادين المعرفة.

ثانياً: انه كان فقيهاً مجتهداً، قد بلغ درجة الاجتهاد المطلق في الفقه وعلوم الشريعة الأخرى وغيرها من العلوم المختلفة حيث اكتملت لديه أدوات الاجتهاد وآلاته وشروطه حتى بلغ بحق وجدارة درجة الاجتهاد المطلق وإن كان لم يخرج بصورة عامة في اجتهاداته وترجيحاته واختياراته عن إطار المذهب الشافعي، ولكنه مع ذلك فقد رجح في كثير من المسائل غير المذهب الشافعي كما سبق بيانه في موضعه.

ثالثاً: أنه كان - رحمه الله - بعيداً كل البعد عن التعصب المذهبي الممقوت، محباً ومحترماً لجميع المذاهب الفقهية، مصرحاً باعتبار أن كثرة الأئمة واختلاف المذاهب الفقهية رحمة من الله ونعمة من نعمه التي تفضل بها على هذه الأمة.

رابعاً: أنه كان - رحمه الله - قوياً في الحق، شجاعاً في تصديه للباطل، شديد الغيرة على العقيدة الاسلامية، دافع كثيراً لتلقيتها من الانحرافات والبدع، وكشف النقاب عن كثير من القضايا التي انحرف بها الدخلاء على العقيدة الاسلامية.

خامساً: أنه كان - رحمه الله - وثيق الاتصال بأهل عصره من العلماء والسلطين متابعاً لأخبار المجتمع الاسلامي وما يدور في بلاد المسلمين، باذلاً للجميع النصيحة وداعياً لهم بالحكمة والموعظة الحسنة حتى اشتهر ذكره وذاع صيته وعم علمه وسارت مصنفاته في مختلف العلوم في الأقطار مسير النهار. الأمر الذي يجعله أهلاً ليكون المجدد لهذه الأمة أمور دينها في عصره والامام الموعود الذي يبعثه الله على رأس كل مائة سنة كما تمنى ذلك من قبل وادعاه بعد اكتمال أسباب الدعوى وتحقق مقوماتها وموجباتها فيه.

سادساً: وأخيراً هو بفيض علمه ووفرة فضله وعميق تقواه وتنوع ثقافته ونفاضة تأليفه إذا لم يكن الامام الذي ارتجاء لنفسه على رأس المائة التاسعة، فهو بغير شك إمام كبير من أئمة المسلمين، وعالم مرموق من علمائهم على مر الزمان وتعاقب السنين.

فهذا هو الفقيه والمجتهد المجدد في عصره الامام جلال الدين السيوطي رحمه الله وأجزل له الثواب ونفعنا بعلمه.

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب.
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب
العالمين.

الهوامش

- ١- سورة التوبة، الآية ١٢٢.
- ٢- جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، الحاوي للفتاوي، بيروت، دار الكتاب العربي، ودار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، ج ٢، ص ٥٣٢.
- ٣- جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض، قدم له وحققه الشيخ خليل الميس، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ٦٥.
- ❖ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض، تحقيق الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص ١٩.
- ❖ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد، تحقيق الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد، الاسكندرية، دار الدعوة، ط ١، ١٣٠٤هـ/١٩٨٣م، ص ٢٩.
- ٤- السيوطي، الرد، تحقيق الشيخ، صص ٦٧-٩٧. السيوطي، الرد، تحقيق الدكتور، صص ٢١-٧٠. السيوطي، تقرير الاستناد، ص ٣٠.
- ٥- السيوطي، الرد، تحقيق الدكتور، ص ١٧٤.
- ٦- المرجع السابق، ص ص ٢٥، ٢٦. وانظر محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٠هـ)، ارشاد الفحول في علم الأصول، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ص ٢٥٣. والحديث المذكور صحيح، أخرجه مسلم برقم ٢٩٤٩ في الفتن باب قرب الساعة، وأخرجه الامام أحمد في مسنده (٢٩٤/١) عن ابن مسعود، انظر الجامع الصغير ٢/٢٠٢.
- وانظر: الامام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، صحيح مسلم، القاهرة، طبعة الحلبي، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م. الإمام أحمد ابن حنبل (٢٤١هـ)، مسند أحمد بن حنبل، بيروت، المكتب الإسلامي ج ١، ص ٣٩٤.
- (٨، ٧) السيوطي، الرد، تحقيق الدكتور، ص ٢٧.
- ٩- المرجع السابق، ص ص ٧١-٩٩. السيوطي، الرد، تحقيق الشيخ، ص ص ٩٧-١١٧. السيوطي، تقرير الاستناد، ص ص ٣٠-٣٧.
- ١٠- السيوطي، تقرير الاستناد، ص ٣٠، ٣١.
- ١١- المرجع السابق، ص ٦٣.

١٢- نفس المرجع، ص ٦٦.

١٣- نفس المرجع، ص ٥٣

١٤- السيوطي، الرد، تحقيق الدكتور، ص ٨١. وقد أخرج أبو نعيم في "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء" (٨٠/١) عن علي بن أبي طالب قال: لن تخلو الأرض من قائم لله بحجة لكي لا تبطل حجج الله وبيناته أولئك الأقلون عدداً الأعظمون عند الله قدراً. وهذا القول موقوف له حكم الرفع لأن مثل ذلك لا يقال من قبل الرأي، وله شواهد مرفوعة وموقوفة منها ما أخرجه الدارمي والبيهقي عن معاذ بن جبل أنه قال: يا أيها الناس لا تعجلوا بالبلاء قبل نزوله فيذهب بكم ها هنا وهنا فانكم إن لم تعجلوا بالبلاء قبل نزوله لم ينفك المسلمون أن يكون فيهم من إذا سئل سدد وإذا قال وفق". وما أخرجه البيهقي عن عمر بن الخطاب قال: إياكم وهذه العضل المشاكل والمسائل الصعبة. كما في لسان العرب ٨٠٧/٢ فإنها إذا نزلت بعث الله من يقيمها أو يفسرها. انظر الحافظ لـحجة الإمام الكبير شيخ الإسلام أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (٢٥٥هـ)، سنن الدارمي، القاهرة، طبع دار المحاسن، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م، ج ١، ص ٥٦. والرد ص ٧٥. أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠ هـ)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، ج ١، ص ٨٠.

١٥- السيوطي الرد، تحقيق الشيخ، ص ص ١١٧-١٤٨. السيوطي، الرد، تحقيق الدكتور، ص ص، ٩٩-١٤٦.

١٦- المرجعين السابقين، ص ١٣٩، ص ١٣٥. وتكملة الآية "وإنا على آثارهم مهتدون". الآية ٢٢ من سورة الزخرف.

١٧- السيوطي، الرد، تحقيق الدكتور، ص ١٧٥.

١٨- نفس المرجع، ص ١٧٦.

(٢٠، ١٩) - نفس المرجع، ص ٤٨-٦٩، ١٤٧-١٨٦. السيوطي، تقرير الاستناد، ص ص ٤٧-٥٠.

٢١- حجة الاسلام الامام أبو حامد الفزالي (٥٠٥ هـ)، المنخول من تعليقات الأصول، حققه وخرج نصه وعلق عليه الدكتور محمد حسن هيتو، دمشق، دار الفكر، ط ٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص ٤٦٣، ٤٦٤.

٢٢- قال الشيخ تقي الدين السبكي في "جمع الجوامع وشرحه للمحلي": "وأن يكون مع ذلك قد أحاط بمعظم قواعد الشرع ومارسها بحيث اكتسب قوة يفهم بها مقاصد الشرع. انظر جمع الجوامع وشرحه للمحلي، مجمع البحوث الاسلامية بمصر، موسوعة السنة ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، ج ٢، ص ٢٨٣.

- ٢٢- قوت القلوب لأبي طالب المكي.
- ٢٤- السيوطي، الرد، تحقيق الدكتور، ص ١٧٥. وانظر الامام أبو حامد الغزالي (٥٠٥هـ)، المستصفي من علم الأصول، القاهرة، المطبعة الأميرية بمصر، ١٣٢٢هـ، ج ٢، ص ٣٥٤.
- ٢٥- السيوطي، الرد، تحقيق الدكتور، ص ١٥٢، ١٥٣. السيوطي، تقرير الاستناد، ص ٥١، ٥٢.
- ٢٦- الغزالي، المنحول، ص ٤٦٧.
- ٢٧- السيوطي، تقرير الاستناد، ص ٥٧، ٥٨.
- ٢٨- السيوطي، الرد، تحقيق الدكتور، ص ٩٣.
- ٢٨م- الدكتور وهبه الزحيلي، الاجتهاد في الشريعة الاسلامية - القسم الثاني، ص ١٩٢.
- ٢٩- المرجع السابق، ص ٩٤. الامام أبو زكريا محي الدين بن شرف بن حسين المشهور بالنووي (٦٧٦هـ)، المجموع شرح المذهب، القاهرة، المكتبة العالمية بالفجالة، ١٩٧١م، ج ١، ص ٤٢.
- ٣٠- السيوطي، الرد، تحقيق الدكتور، ص ٩٣.
- ٣١- المرجع السابق، ص ٩٥. النووي، المجموع، ج ١، ص ٣٤.
- ٣٢- السيوطي، الرد، تحقيق الدكتور، ص ٩٤.
- ٣٣- المرجع السابق، ص ٩٧.
- ٣٤- نفس المرجع، ص ٩٨.
- ٣٥- نفس المرجع، ص ٩٣.
- ٣٥م- الزحيلي، الاجتهاد، ص ١٩٢.
- ٣٦- السيوطي، الرد، تحقيق الدكتور، ص ٩٧.
- ٣٧- نفس المرجع، ص ٩٦. النووي، المجموع، ج ١، ص ٤٣.
- ٣٧م- الزحيلي، الاجتهاد، ص ١٩٣.
- (٣٨-٣٩) - السيوطي، الرد، تحقيق الدكتور، ص ٩٧. النووي، المجموع، ج ١، ص ٤٤.
- ٣٩م- الزحيلي، الاجتهاد، ص ١٩٣.
- ٤٠- الامام عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحنفي الشعراني (٩٧٣هـ). الطبقات الصغرى، القاهرة، مكتبة القاهرة. ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، ص ٢٠، ٢١.
- ٤١- المراد أمر الامام الشافعي أصحابه بعدم تقليده وتقليد غيره، كما نقل ذلك عنه المزني، حيث جاء قوله في "مختصرة": واختصرت هذا من علم الشافعي ومن معنى قوله لأقربه

على من أراد مع إعلامه نهيه عن تقليده وتقليد غيره، لينظر فيه لدينه ويحتاط لنفسه. الامام أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل بن اسحق المزني (٢٦٤هـ)، مختصر المزني، مطبوع بهامش كتاب الأم للشافعي، طبع دار الشعب بالقاهرة، ج ١، ص ٢. وانظر النووي، المجموع، ج ١ ص ٣٤. السيوطي، الرد، تحقيق الدكتور، ص ٢١.

ويقول السيوطي في ذلك: "هذه عبارة المزني فنقل عن الشافعي رضي الله عنه أنه نهى عن تقليده وتقليد غيره". (الرد، ص ٢١، ٢٢). ويقول أيضاً: "وقوله في أوله لا يقلد أحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم سبقه اليه الشافعي رضي الله عنه فقال في مختصر المزني في باب القضاء: ولا يقلد أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم". انظر الرد، تحقيق الدكتور، ص ١٢٣. ومختصر المزني بهامش الأم ج ١، ص ٢٩٩.

٤٢- السيوطي، الرد، تحقيق الدكتور، ص ٩٨.

٤٣- الامام جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم، القاهرة، دار احياء الكتب العربية، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، ج ١، ص ٣٣٩.

٤٤- السيوطي، تقرير الاستناد، ص ٦٧، ٦٨.

٤٥- سورة الضحى، الآية ١١.

٤٦- حديث ضعيف كما جاء في كشف الخفاء. المفسر المحدث الشيخ اسماعيل ابن محمد العجلوني الجراحي (١١٦٢هـ)، كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، بيروت دار إحياء التراث العربي، ط ٣، ١٣٥١هـ، ج ١، ص ٣٥٤.

٤٧- السيوطي، حسن المحاضرة، ج ١، ص ٣٣٩.

٤٨- السيوطي، تقرير الاستناد، ص ٦٩.

٤٩- السيوطي، الرد، تحقيق الدكتور، ص ١٨٧-٢٠١.

٥٠- السيوطي، حسن المحاضرة، ج ١، ص ١٥٧.

٥١- الشعراني، الطبقات الصغرى، ص ٢٢. السيوطي، حسن المحاضرة، ج ١، ص ٣٢٨.

٥٢- السيوطي، حسن المحاضرة، ج ١، ص ١٨٣.

٥٣- الحديث أخرجه أبو داود في سننه عن أبي هريرة، وأخرجه الطبراني في الأوسط عنه أيضاً بسند رجاله ثقات، وأخرجه الحاكم من حديث ابن وهب وصححه. وقد اعتمد الأئمة هذا الحديث. انظر: سنن أبي داود بتحقيق الدعاس، ج ٤، ص ٤٨٠ رقم ٤٢٩١. محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، المقاصد الحسنة، تحقيق عبدالله محمد الصديق، تقديم

- الشيخ عبدالوهاب عبداللطيف، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م، ص ١٢١ رقم ٢٢٨. العجلوني، كشف الخفاء، ج ١، ص ٢٨٢.
- ٥٤- السيوطي، حسن المحاضرة، ج ١، ص ٢٩٦. السيوطي، تقرير الاستناد، ص ٦١.
- الامام الذهبي، العبر في خبر من غير، تحقيق صلاح الدين المنجد وفؤاد السيد، مطبوعات التراث العربي، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م، ج ١، ص ١٢١.
- (٥٦، ٥٥) - السيوطي، تقرير الاستناد، ص ٦١، ٦٢.
- ٥٧- السيوطي (٩١١هـ)، الكشف في مجاوزة هذه الأمة الألف، مطبوع ضمن كتاب الحاوي للفتاوي، ج ٢، ص ٢٤٨.
- ٥٨- كان ذلك ابن الكركي.
- ٥٩- الامام أبو حامد الغزالي (٥٠٥هـ)، المنقذ من الضلال، القاهرة، مكتبة الجندي، ص ٥.
- ٦٠- كان ذلك قول ورقة بن نوفل لخديجة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم في بداية البعثة وتتنزل الوحي.
- ٦١- السيوطي (٩١١هـ)، طراز العمامة في التمييز بين المقامة والقمامة، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم (١٦٠٤٣ز)، ص ٨-١٠. نقلاً عن جمعة قناوي محاسب قناوي، الامام جلال الدين السيوطي وأهم آثاره الفقهية، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر بالقاهرة سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص ١٦٤-١٦٦.
- ٦٢- السيوطي، الحاوي، ج ٢، ص ٥٣٢.
- ٦٣- السيوطي، نزول الرحمة عند التحدث بالنعمة، دار الكتب المصرية. مخطوط رقم (١٠٢م مجاميع)، ص ٤٨.
- ٦٤- السيوطي، الحاوي، ج ٢، ص ٥٣٢-٥٣٣.
- ٦٥- الدكتور مصطفى الشكعة، جلال الدين السيوطي مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية، ط مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ٦٦- الضوء اللامع كتاب للسخاوي تحدث فيه عن السيوطي وغيره من العلماء بشيء من التجريح. شمس الدين محمد بن عبدالرحمن محمد السخاوي (٩٠٢هـ)، الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، بيروت، مكتبة الحياة.
- ٦٧- الامام محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٤٨هـ، ج ١، ص ٣٣٣.

- (٦٨-٦٩)- عبدالحى بن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت، المكتب التجاري، وفيات سنة ٩١١هـ، ج ٨، ص ٥٣.
- ٧٠- تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، القاهرة، مطبعة الحلبي، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م، ج ١، ص ١١.
- ٧١- نقلاً عن: جمعة قناوي، السيوطي وأهم آثاره الفقهية، ص ١٢٨.
- (٧٢-٧٣)- الامام جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، جزيل المواهب في اختلاف المذاهب، مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم (١٦٦٤ فقه شافعي) وبمكتبة الأزهر تحت رقم (٨٣٩ مجاميع زكي)، ص ١، ٢.
- ٧٤- الشيخونية: هي المدرسة التي بناها المؤيد شيخ. نقلاً عن جمعة قناوي، السيوطي وأهم آثاره الفقهية، ص ص ١٦٨، ١٠٤.
- (٧٥، ٧٦، ٧٧)- السيوطي، جزيل المواهب، ص ص ٦-٨.
- ٧٨- الحديث أخرجه أحمد والنسائي والضياء عن أنس ورواه الحاكم والبيهقي عن علي. انظر: العجلوني: كشف الخفاء، ج ١، ص ٢٧١.
- ٧٩- السيوطي، جزيل المواهب، ص ص ٩-١١.
- ٨٠- الامام جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، تحقيق وتعليق محمد المعتصم بالله البغدادي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٢٦، ٢٧.
- ٨١- المرجع السابق، ص ٢٨.
- ٨٢- نفس المرجع، ص ص ٣١-٣٣.
- ٨٣- السيوطي، الحاوي، ج ١، ص ٢.
- ٨٤- السيوطي، الحاوي، ج ١، ص ٨، ٩.
- ٨٥- السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ١٤٣.
- ٨٦- الامام أحمد بن أبي حامد العدوي المالكي الدردير (١٢٩١هـ). الشرح الكبير، القاهرة، مطبعة الحلبي، ج ١، ص ١٦٩. الامام أبو عبدالله محمد بن ادريس الشافعي (٢٠٤هـ)، الأم. القاهرة، مطابع دار الشعب، ج ١، ص ٥٧.
- (٨٧-٨٨)- السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ١٥٥.
- ٨٩- السيوطي، الحاوي، ج ١، ص ٢٤، ٢٥.

- ٩٠- السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ٢٧٥.
- ٩١- الشافعي، الأم، ج ١، ص ١٤٦.
- ٩٢- السيوطي، الحاوي، ج ١، ص ٦٦.
- ٩٣- الامام علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (٥٨٧هـ).
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، القاهرة. مطبعة العاصمة ١٩٧٢م. ج ٢، ص ٦٨٠.
- الشافعي، الأم. ج ١. ص ١٦٩. السيوطي الحاوي، ج ١. ص ٦٦. الامام محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ). نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من حديث سيد الأخيار، القاهرة، مطبعة الحلبي ج ٤، ص ١٥٩.
٢. نيل الأوطار
- (٩٤-٩٥)- الامام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، بيروت، دار الفكر ج ٣ ص ١٧٩. الامام علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، سنن الدارقطني، ج ٢. ص ص ٧-٩.
- ٩٦- السيوطي، الحاوي، ج ١، ص ٧١.
- ٩٧- السيوطي، الاشباه والنظائر، ص ٦٢٦.
- ٩٨- المرجع السابق، ص ١٠١.
- ٩٩- سورة المائدة، الآية ١١٩.
- ١٠٠- السيوطي، الحاوي، ج ١، ص ٢٤٧، ٢٤٨.
- ١٠١- المرجع السابق، ج ١، ص ٢٠٢، ٢٠٣.
- ١٠٢- نفس المرجع، ج ٢، ص ٥٣٢.
- ١٠٣- الامام جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، المزهري في علوم اللغة، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرون. القاهرة، مطبعة الحلبي. ١٩٥٨م، ج ٢، ص ٣١٩.
- ١٠٤- خصص الجويني في كتابه "غياث الأمم" الركن الثالث لبيان أحكام الاسلام في خلو الزمان من مجتهد. امام الحرمين الجويني (٤٧٦هـ)، غياث الأمم في التياث الظلم. تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد والدكتور مصطفى حلمي، الاسكندرية. دار الدعوة، ط ٢، ١٤٠١هـ. الشوكاني، ارشاد الفحول، ص ٢٥٣.
- ١٠٥- الشوكاني، ارشاد الفحول، ص ٢٥٤.
- ١٠٦- الشوكاني، البدر الطالع، ص ٣٢٨، ٣٢٩.

- ١٠٧- ابن الحنبلي، شذرات الذهب، ج٨، ص ٥١.
- ١٠٨- الشيخ الفاضل بن عاشور، الاجتهاد ماضيه وحاضره، المؤتمر الأول لمجمع البحوث الاسلاميه، ص ٦٢.
- ١٠٩- الامام جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، أدب الفتيا، ص ٢٣.